الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٢٢**

الاثنين، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميسكيتا بورخيس (تيمور - ليشتي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يانوس مارتونيي وزير الشؤون الخارجية في هنغاريا.

السيد مارتونيي (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): إن تحديد استراتيجية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من بين أكثر الخطط المتعددة الأطراف أهمية على الأجل الطويل القائمة اليوم. والمهمة معقدة، ولكن هدف - جعل تنميتنا المشتركة مستدامة - ينبغي أن يكون واضحا. إنه ليس مجرد مرادف لحماية البيئة. يتمثل الهدف في التأكد من أن مجتمعاتنا واقتصاداتنا وبيئتنا وشراكاتنا ستخدمنا جميعا وتخدم الأجيال القادمة.

وبحلول عام ٢٠٣٠، سيصبح عدد سكاننا ٩ مليارات من الأشخاص، وسيعيش ٦٥ في المائة منهم في المدن، مشكلين مجتمعات استهلاكية ذات متطلبات متزايدة باستمرار، لكنها تستخدم الموارد الطبيعية المجمَّعة ذاتها أو المتناقصة. وللمجتمعات المدنية والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى تأثير على قيَمنا وقراراتنا أكثر من أي وقت آخر. إننا نسابق تغير المناخ. ومنظوراتنا للتقدم، والإنصاف، وعدم المساواة، وإدارة الثروات والموارد تتغير الآن. وعلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تجسِّد هذه التغييرات.

وفيما نواجه نقطة تحوُّل في تاريخنا وفي حالة الكرة الأرضية، فإن البشرية لن تنجح في عملية انتقالية نحو التنمية المستدامة الشاملة إلا بتغيير أساسي في تفكيرها. ويتعيّن علينا تسريع التقدم نحو الأهداف الإنمائية المحددة للألفية. لكننا نعلم أننا قد لا نستطيع بحلول عام ٢٠١٥ بلوغ جميع الغايات التي حدَّدناها في عام ٢٠٠٠. لذا، فإنّ الخطوة الهامة المقبلة هي إيجاد خطة وحيدة يمكننا من خلالها استكمال ما لم يُنجَز من العمل والتأكد من أنّ النتائج ستدوم حتى في ضوء التحديات الهائلة التي تواجه البشرية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وينبغي أن نهدف إلى القضاء على الفقر المدقع في جيل واحد. والتحوُّل إلى التنمية المستدامة مُكلِف؛ لكنّ إضاعة الفرصة من شأنها أن تكون أكثر تكلفة بشكل لا يُقارَن. فينبغي لنا أن نستفيد من أخطاء الماضي، وأن نجد بدائل أفضل. ونحن جميعا بحاجة إلى نمو اقتصادي. كما نحتاج جميعا إلى العدالة، واحترام حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والكرامة والحكم الرشيد وخطط تنمية وطنية منفَّذة بنجاح. إننا جميعا نستحق العيش أحرارا من العوز والخوف من النزاعات المدمّرة. وينبغي ألاّ يكون هدفنا لعبة صفرية النتيجة، بل نتيجة مُربحة للجميع. إننا جميعا نتشارك التداعيات، لذا ينبغي أن ندرك مسؤوليتنا المشتركة أيضا.

إنّ القرارات التي نتخذها اليوم لا بدّ أن تكون ذات صلة في ١٥ عاما. فحين ينظر من يخلفوننا في عام ٢٠٣٠ وراءهم إلى الخطة التي نوشك أن نقرر بشأنها، ينبغي أن يقدِّروا المقاصد والأولويات والأهداف التي وُضِعت بصورة مشتركة. وينبغي أن يقتنعوا بأنه كان لعملنا التأثير السليم وأنه جعل العالم مكانا أفضل. وإنني أشكر الدول الأعضاء على الثقة التي أولتها لهنغاريا بتكليفنا بالمشاركة في ترؤس الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق صيغةٍ توافقية استشرافية ومُجزية مثل نتيجة عملية التفاوض.

وتعلّق هنغاريا الأهمية القصوى على مسألة المياه والمرافق الصحية. ونعتقد أنّ من الضروري معالجتها بصورة متكاملة لتحقيق رخاء تنمية اجتماعية وتوازن إيكولوجي قائمَين على حقوق الإنسان. فالمياه مصدر للحياة والصحة والرخاء والمستقبل المشترك، ولكن يمكن أن تكون مصدر مخاطرة.

ولتقييم التطورات الدولية المختلفة في مجال المياه، قرَّرت هنغاريا تنظيم مؤتمر قمة بودابست للمياه، المزمع عقده في عاصمتنا من ٨ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر. وهنغاريا بلد مصبَّات، حيث ٩٥ في المائة من مجمل مياه الأنهار منشؤها خارج حدود دولتنا. وقد اكتسبنا معرفة ثمينة في مراقبة تدفقاتها، ومياه الشرب ومعالجة المياه المستعملة وأعمال الري، على سبيل التمثيل لا الحصر. وسيرافق مؤتمر القمة منتدى علمي، منتدى شبابي، منتدى للمجتمع المدني، منتدى ومعرض لروّاد الأعمال التجارية، مائدة مستديرة للأعمال الخيرية. وإننا نتطلع إلى الترحيب بالأمين العام بان كي - مون ووكالات الأمم المتحدة الناشطة في مجال المياه، فضلا عن قادة دوليين وقطريين آخرين إلى المؤتمر. وقد أكدت أكثر من ١٠٠ بلد ومؤسسة دولية أنها ستكون حاضرة في بودابست. وسيعتمد مؤتمر القمة بيان بودبست ونأمل منه أن يُسهم إلى حدٍّ كبير في المناقشات والمفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وييسِّرها بصفتها وثيقة تجميعية.

إنّ الأوضاع المروِّعة في أجزاء مختلفة من العالم لا تترك مجالا للشكّ في طابع التكافل والتداعم المتبادل للديمقراطية، والسلام، والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان. فينبغي أن يُدمَج في أعمال هيئات الأمم المتحدة ومحافلها المختلفة نهج سياسات شاملة يأخذ هذه العلاقات المتداخلة في الحسبان.

وترحب هنغاريا بالتدابير التي تستحدثها منظومة الأمم المتحدة لتعميم حقوق الإنسان. وهي بالمثل تشجّع المبادرات والمساهمات الوطنية في حماية تلك الحقوق. وتبقى متفانية لتعزيزها إلى جانب الحريات الأساسية. وبهذه الروح، أنشأت وزارة الخارجية الهنغارية منتدى بوادبست السنوي لحقوق الإنسان، بهدف تطبيق فلسفة مترابطة لمجابهة التحديات الراهنة لهذه الحقوق. ومن المقرر أن يُعقَد المنتدى المقبل في تشرين الثاني/نوفمبر وسيُكرَّس للعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة إلى جانب مسائل أخرى.

وهنغاريا ملتزمة بجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، الأساسية في صون السلام والأمن العالميين. وإننا نحث جميع البلدان

على التصديق على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. كما ندعم إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المنشود من جانب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

وقد تشرّف بلدي كثيرا بترؤّس المؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي في تموز/يوليه، ويأمل بصدق أن تسهم نتائجه في إيجاد عالم أكثر أمانا.

وفي ما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنني واثق بأنّ بدء نفاذها سيعزز إلى حدٍّ كبير السلام والأمن العالميين. ولن يُدخِل الفصل المتعلق بالتجارب النووية في كتب التاريخ سوى إنفاذ المعاهدة. لذا، يتعين علينا أن يكثّف كل منا جهوده. وإنني وزميلي منسِّق المادة الرابعة عشرة، السيد مارتي ناتاليغاوا، وزير خارجية إندونيسيا، سنقوم بمحاولة لجعلنا أقرب إلى هذا الهدف. وأنا أتطلع إلى تنسيقنا المشترَك لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٥ بهدف تسريع عملية التصديق.

لقد كان استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا جريمة ضد الإنسانية. والمجتمع الدولي باشر أخيرا باتخاذ إجراء لضمان عدم تكرار اعتداءات مماثلة أبدا. وإننا نحث على ضرورة سَوق مرتكبي جميع جرائم الحرب إلى العدالة. فلا مصالحة بدون العدالة. ولا تحقق

تسوية دائمة بدون فرصة للمصالحة. ونرحب بالاتفاق الأمريكي - الروسي حول الإطار للقضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، فضلا عن القرارات المترتبة عليه، التي اتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن. وإننا نتطلع إلى تنفيذ شامل وشفاف في الوقت المناسب أمام العيون الساهرة للمجتمع الدولي.

وهنغاريا مستعدة لتقديم الخبراء الكيميائيين والبيولوجيين ميدانيا لتيسير هذه الجهود الدولية. ونحث السلطات السورية على الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن ضمان تخزين أسلحتها الكيميائية بأمان حتى يجري تفتيشها وتدميرها، ولا تقع في أيدي أي طرف آخر حكومي أو غير حكومي. وينبغي لسوريا أن ترقى إلى مستوى التزاماتها، بما في ذلك تأمين الوصول الكامل للمفتشين الدوليين.

ويحدونا الأمل في أن تقربنا هذه التطورات من التوصل إلى حل سياسي دائم، حل ينبغي أن يظل العمود الفقري لجهودنا في الأزمة السورية. لقد أزهقت بالفعل أرواح أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص وشُرد خمسة ملايين شخص في هذا الصراع. وللأسف الشديد، أن مجلس الأمن لم يكن مستعدا للقيام بواجباته والشروع في العمل إلا بعد وقوع الهجوم الكيميائي الرهيب في آب/أغسطس الماضي. أحض جميع الشركاء في المجتمع الدولي على اغتنام هذا الزخم وتنشيط العملية المفضية إلى مؤتمر السلام الدولي ”جنيف الثاني“ الذي طال انتظاره والمتعلق بسوريا.

أخيرا وليس آخراً يشعر بلدي بالصدمة ويدين بشدة الهجمات الإرهابية المفاجئة على المدنيين في مركز Westgate للتسوق في كينيا، وعلى الطلاب في نيجيريا، وعلى الطوائف المسيحية والإسلامية وغيرها في باكستان والعراق وأفغانستان وفي أماكن أخرى. نعرب عن تضامننا ومواساتنا للضحايا الأبرياء.

نائبة الرئيس (تكلمت بالإنكليزية): الآن أعطي الكلمة لمعالي السيد فرانسوا لونسيني فال، وزير خارجية غينيا والغينيين المقيمين خارج جمهورية غينيا.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي فخري أن أخاطب الجمعية العامة، رمزً تصميم الشعوب على حشد إمكانياتها من أجل إقامة عالم أفضل يسوده السلام

والأمن، والرخاء والتضامن ليتسنى للبشرية مواجهة العديد من التحديات الماثلة أمامها.

أشعر بفخر كبير أنا وبلدي كوننا دولة بلغنا مرحلة هامة من تاريخنا بوضع اللمسات الأخيرة على العملية الانتقالية وإجراء الانتخابات التشريعية في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وهكذا انضمت غينيا إلى بوتقة الدول الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لقد تمكنت غينيا من القيام بذلك بفضل مساعدة شركائها الذين أدى عملهم إلى الحوار المثمر الذي جرى فيما بين الجهات الفاعلة في الحياة السياسية الغينية. وبالتأكيد أن الانتخابات مهدت السبيل أمام تنمية واسعة قامت بها الحكومة لكي يتمكن أهل غينيا في النهاية من الاستفادة من إمكانيات غينيا الثرية.

لم يكن بوسعي أن أجد فرصة أفضل من هذا المنبر لكي أنقل امتنان غينيا حكومة وشعباً إلى المجتمع الدولي وأكرر التزام بلدي بمبادئ ومقاصد منظمتنا، أي الأمم المتحدة. كما أود أن أشيد إشادة عن جدارة بالأمين العام بان كي – مون الذي بفضل تفانيه وكفاءته تعزز الدور المركزي للأمم المتحدة في إدارة الأزمات وتحسنت الأحوال المعيشية لسكاننا.

إني مقتنع اقتناعاً راسخاً بأن رئيس الجمعية العامة، السيد جون ويليام آش، وهو رجل ينتمي إلى بلدان الجنوب، سوف يفهم فهماً أفضل من أي شخص آخر ما هو على المحك في موضوع هذه الدورة. أؤكد له تعاون وفدي الكامل في الاضطلاع بمهمته النبيلة. كذلك نعرب عن عميق تقديرنا لسلفه، السيد فوك يريميتش، على جهوده في الحفاظ على الجمعية عند أعلى مستوى.

إن السلم والأمن العالميين في صميم شواغلنا، وينبغي أن يكونا موضع اهتمامنا الكامل. لقد تم إنهاء عدد من النزاعات. وقد تمكنت بلدان مثل سيراليون، وليبيا، وكوت ديفوار، وبوروندي من طي صفحة الحرب لتكريس أنفسها من أجل بناء السلام، وبذلك تضمن إعادة البناء والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ومن واجب المجتمع الدولي دعمها وتقديم المساعدة لها.

في هذا السياق، أود أن أتطرق إلى قضية مالي، التي تخرج حالياً من فترة الأزمة. للأسف أن الماضي الحديث لذلك البلد الشقيق يذكرنا بضعف دولنا أمام الإرهاب والتطرف وكذلك ضعف مؤسساتنا. إن المجتمع الدولي بالإجماع معبأ للحفاظ على سيادة مالي وسلامتها الإقليمية واستعادة سلطة دولتها وشرعيتها الدستورية.

بالتأكيد أن السلام الذي ساد الانتخابات الرئاسية في مالي يبشر بحقبة جديدة من الازدهار في ذلك البلد. وتمس حاجة مالي إلى المساعدة بغية بناء السلام وتحقيق المصالحة بين أبناء مالي وبناء بلدهم. إنها تحتاج إلى تعزيز أمنها الذي لا يمكن فصله عن منطقة الساحل والصحراء. وعلينا دائماً أن نتذكر أن الإرهاب لا ينام أبداً؛ وعلينا مكافحته وهزمه فالأمن الدولي في خطر.

إن غينيا لن تتخلى أبداً عن تضامنها مع مالي. فوجودها في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تشهد على التزامنا باستقرار المنطقة دون الإقليمية. وتكرر حكومة غينيا تصميمها على العمل من أجل توطيد النظام الدستوري في غينيا – بيساو على أساس التوصيات التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومجموعة الاتصال الدولية المعنية بغينيا – بيساو، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

إن اتحاد نهر مانو حلقة أساسية لتدعيم أركان السلام في غرب أفريقيا وجدير باهتمامنا الكامل. ولا بد للمجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من العمل على دعم تلك المنظمة في نهجها العالمي للتصدي للتحديات الأمنية والتحديات الاجتماعية الاقتصادية.

نرحب بتصميم لجنة بناء السلام على مساعدة سيراليون وليبيريا وغينيا في جهودها في إصلاح القطاع الأمني وقطاع الدفاع، بينما تنهض بتوظيف الشباب وتمكين المرأة على أساس المصالحة الوطنية.

أما فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، فنحض الأطراف على نبذ العنف الالتزام الشديد بإحلال السلم في المنطقة بالتمسك بالاتفاق الإطاري الموقع في ٢٤ شباط/فبراير. ونشكر الوسيط، الرئيس دينيس ساسو نغيسو، على جهوده لإحلال السلام المستدام في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى.

أما فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى فيقتضي الأمر اتخاذ تدابير عاجلة لمنع انهيار الدولة وتحاشي عدم الاستقرار المزمن الذي يهدد البلد. ونحض السودان وجنوب السودان على مواصلة الحوار بغية حل المسائل المعلقة بينهما، وبالتحديد وضع ولاية أبيي وإعادة إطلاق التعاون الثنائي.

بالنظر إلى تدهور الحالة في سوريا يجب على المجتمع الدولي أن يسعى جاهداً وعلى نحو أكثر لوقف دوامة العنف وإزهاق الأرواح والتدمير الكبير للممتلكات. تدين غينيا استخدام الأسلحة الكيميائية الذي ينتهك القواعد الدولية والكرامة الإنسانية. ولا بد من القيام بعمل قوي من أجل تدمير الترسانة الكيميائية في سوريا، وفقاً للمبادرة الروسية الأمريكية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي الوقت نفسه، لا بد من تعزيز الإطار القانوني الذي يحظر إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية.

ولا يفوتني التطرق إلى مسألة الصحراء الغربية حيث نهيب بأصحاب المصالح ألا يألوا جهداً للتوصل إلى حل سياسي. وتضامننا مع كوبا شديد كما كان دائما ونحن نسعى إلى رفع الحظر الجائر المفروض على شعبها.

أود أن أتطرق لموضوع على جانب كبير من الأهمية ويستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي، أي قضية فلسطين. على الرغم من العديد من توصيات المجتمع الدولي لا يزال الشعب الفلسطيني يعاني. وما برح العنف التعسفي والمستوطنات ومصادرة السلع القدر اليومي للناس. تكرر غينيا دعمها الثابت للقضية الفلسطينية إيمانا منها بأن إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخارطة الطريق والمجموعة الرباعية، تأمل في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء وتعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا. نعرب عن أملنا في أن تمكّن المفاوضات الجارية الشعب الفلسطيني من التمتع أخيراً بحقوقه الثابتة.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، لم تدخر المنظمة وسعا في تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي من أجل كفالة اتساق تطور البشرية. وفي هذا السياق، شكلت الأهداف الإنمائية للألفية مصدرا لأمل حقيقي للبلدان النامية. فالتقدم المحرز الذي لا يمكن إنكاره في العديد من المجالات – النمو والتعليم والمساواة بين الجنسين وصحة الأم والطفل – أسهم بقدر كبير في دحر مستويات الفقر. وبالرغم من ذلك، لا يزال يتعين التصدي للعديد من التحديات الهامة.

وفي وقت يستثمر المجتمع الدولي في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن نعترف بان النتائج التي أحرزتها الأهداف الإنمائية للألفية لم ترتق إلى مستوى آمالنا. ويتوقف القضاء على الفقر المدقع على تعزيز قاعدة التنمية البشرية وتشجيع إنشاء اقتصاد قادر على المنافسة ويحترم البيئة، وهي محرك للنمو الشامل والعمل اللائق. كما يتوقف على الحوكمة المؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة في سياق السلام والأمن.

وفي هذا السعي، لا بد أن يكون التركيز على رصد مواردنا الطبيعية وشفافيتها وإدارتها. ويجب أن نتكاتف في شراكة عالمية

على أساس إعادة تأكيد التضامن والمسؤولية المشتركة. وينبغي أن تكون تلك رؤيتنا الجديدة. وفي وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن نراعي أوجه التآزر الناشئة من التكامل بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. كما لا بد لنا على وجه الخصوص من التشديد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتعزيز التمويل الابتكاري من أجل سد الفجوة القائمة في المساعدة الإنمائية الرسمية.

وبعقد العزم بالإجماع على مكافحة التهميش، لا يزال وفد بلدي مقتنعا بان كفاح أفريقيا من أجل امتلاك زمام مصيرها سيكون مفهوما. ويشكل تصميم رؤساء الدول في القارة على اتخاذ موقف أفريقي مشترك وإنشاء لجنة رفيعة المستوى تكلف بصياغة تحالفات مشتركة بين القارات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ جزءا من الديناميكية لبناء عالم أفضل بدون نزاعات وفقر وما يقترن بهما.

وظل بلدي دائما يؤمن بقيمة النهج المتعدد الأطراف، وهو الضامن الوحيد لإحلال السلام والأمن الدولي وتحقيق التنمية المستدامة. ولا تزال الأمم المتحدة الإطار الذي لا بديل له للتعاون ولإدارة الشؤون العالمية. وستواصل غينيا، كما كان الحال في الماضي، الإسهام في هذا الكفاح النبيل من أجل ضمان مستقبل أفضل للبشرية. ولذلك السبب تشاطر غينيا شواغل المجتمع الدولي وتدعوه إلى بدء تمهيد السبيل لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

وعلينا نحن القادة تحديد كيفية إنجاح هذه الشراكة العالمية الجديدة. وحان الوقت لاستخلاص الدروس من الماضي من أجل إطلاق حوار مثمر، يشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية باحترام متبادل ومسؤولية جماعية في إنشاء مجتمع دولي يكون أكثر عدلا وإنصافا وأكثر وحدة. وتقوم حاجة إلى إنشاء هيكل دولي جديد. وسيحسن العالم صنعا لو اضطلعت بشكل فعال جميع الدول، كبيرها وصغيرها، قويها وضعيفها، بدورها في تحقيق الرفاه الشامل للبشرية.

ولن توقف جمهورية غينيا دعوتها إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتكييفها على الاحتياجات الحالية. وهي مسألة تتعلق بتحقيق الإنصاف والعدالة. وإرادتنا لا تتزعزع والزخم لا رجعة فيه لأن تطلعات الأشخاص الذين لديهم حماس تجاه تحقيق السلام والحرية والتقدم تطلعات عميقة. وآن الأوان للاستماع لأصوات من ليس لهم صوت – وهم الناس الأشد فقرا والأكثر ضعفا. وينبغي ألا يعاني أي أحد من الفقر والخوف والمرض وشبح الجهل. ومن واجبنا أن نخلف للأجيال المقبلة بيئة مفضية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبالعمل معا سننقذ البشرية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ألبرت ديل روساريو، وزير خارجية جمهورية الفلبين.

السيد ديل روساريو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة الفلبين، أعرب عن أحر تهاني لرئيس الجمعية على انتخابه. وأتمنى له النجاح وأؤكد له على دعم بلدي الثابت لرئاسته.

إن الموضوع الذي اختير لهذه الدورة حسن التوقيت وهام فعلا. وعلينا أن نبدأ تمهيد السبيل لخطة التنمية الجديدة التي ستعقب إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وقبل فترة تكاد لا تتجاوز عامين من الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال ينتظرنا الكثير من العمل. فعلى سبيل المثال، أكدت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على ضرورة الإصلاح بهدف زيادة اتساق النظم؛ ولا يزال نظام التجارة المتعدد الأطراف أسيرا للماضي؛ ويسفر استمرار نموذج للتنمية عفا عليه الزمن للتنمية عن وصفات للسياسات ومشروطيات معادية لمصالح العديد من البلدان النامية.

وفيما نمهد السبيل لإطار ما بعد عام ٢٠١٥، لنؤكد مجددا على مبرر وجود الأمم المتحدة، وهو منح الجميع الفرصة في حياة تكون آمنة وتقدمية وكريمة. وذلك الهدف مجسد في دستور الفلبين وهو محوري للعقد الاجتماعي الذي أبرمه الرئيس بنينو أكينو الثالث مع الشعب الفلبيني. وفي ظل قيادة الرئيس أكينو، يباشر بلدي رحلة طويلة على طريق مستقيم – أو، كما نقول بالفلبينية، ”daang matuwid“ – العزم على العمل صوب تحقيق النمو المستدام ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين القدرة العالمية على المنافسة والاستخدام الأفضل للموارد وتحقيق السلام الدائم وإعلاء شأن سيادة القانون.

وتتمسك إدارة أكينو بقوة بكون الحكم الرشيد يعني الاقتصاد الرشيد. ونتيجة لذلك، تجني الفلبين الثمار الأولى للعمل الجدي. وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية، شهد اقتصاد الفلبين نموا غير مسبوق تجاوز نسبة ٧ في المائة. ونتيجة لذلك، نالت الفلبين ثلاث مراتب للتصنيف الاستثماري وهي في الوقت الحالي تعتبر محركا للنمو في المنطقة.

وبطبيعة الحال لقيت هذه التقارير الرائعة قبولا حسنا من حكومة بلدي، ولكن لا تنتابنا أي أوهام بان هذه المؤشرات لوحدها تشكل نجاحا. وخلال الأعوام الـ ١٣ الماضية، أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية في خطة الفلبين للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. بيد أعمالنا مستمرة والتحديات التي نواجهها في الوقت الحالي واضحة. وهي كيفية ضمان أن يكون النمو شاملا وقادرا على الصمود ومستداما. وإذ نتابع السير في الطريق المؤدي إلى هذا النوع من النمو، تسترشد حكومة بلدي بالدروس الهامة التالية المستخلصة من تجربتنا في العمل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أولا، من الضروري وضع ترتيبات مؤسسية قوية. وبالنسبة للفلبين، يعني ذلك تقديم أكبر دعم سياسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، تشارك فيه جميع أفرع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيون الآخرون.

ثانيا، لا بد من مواءمة السياسات والبرامج والمشاريع المحددة مع أهداف التنمية الوطنية. وفي تجربتنا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، تشمل برامج الحماية الاجتماعية الابتكارية تحويلات نقدية مشروطة وتوفير الرعاية الصحية للجميع وتقديم الخدمات الاجتماعية بصورة شاملة ومتكاملة وبرنامجا للتعليم الأساسي من الروضة إلى الصف الثاني عشر وبرنامجا للرهن العقاري المجتمعي.

ثالثا، لا بد من التعزيز والدعم القويين للمشاركة الفعالة لمختلف أصحاب المصلحة – وهم تحديدا، القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقواعد الشعبية وشركاء التنمية الدوليون. وهذا يكفل أن تكون السياسات والبرامج مراعية للاحتياجات وشاملة.

رابعا، ينبغي تمكين وحدات الحكومة المحلية. وإضافة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، يجب تعزيز قدرات وحدات الحكومة المحلية على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج واسترشادها بمبادئ الشفافية والمساءلة.

خامسا، يجب تعزيز القدرة على توليد بيانات دقيقة وذات صلة وفي الوقت المناسب على الصعيدين الوطني والمحلي.

سادسا، يجب تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث لتمكين المجتمعات المحلية من تخفيف أثر الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان على نحو أفضل. ومن الضروري أن يكون من بين الأهداف الرئيسية للتنمية بناء قدرات أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والمحلي للمساعدة في تقليل الضعف وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على الانتعاش ماديا واقتصاديا.

ومن شأن هذه العناصر الهامة زيادة إثراء إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفلبين (٢٠١٢-٢٠١٨). وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وموضوعه العام ”دعم التنمية الشاملة للجميع والمستدامة والمنيعة“ يستهدف مواءمة عمل الأمم المتحدة بالكامل مع خطة التنمية الفلبينية ٢٠١١-٢٠١٦.

وحكومة بلدي تشارك بنشاط في الحوار الدولي بشأن التنمية المستدامة وفي صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وكانت الفلبين من بين ٦٦ بلدا اختارتها الأمم المتحدة لإجراء مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة بهدف معرفة وجهات النظر بشأن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد تصدينا لهذه المهمة بجدية من خلال إجراء مشاورات مع أكثر من ٥٠٠ أصحاب المصلحة يمثلون الحكومة والمجتمع المدني ودوائر الأعمال والأوساط الأكاديمية.

وحددت مشاوراتنا الوطنية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لبنات البناء لإطار العمل الجديد، وكذلك مواضيع التنمية التي تُعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للفلبين. وتتألف لبنات البناء هذه من أربعة مبادئ وخمسة مواضيع والعديد من عناصر التمكين في مجال التنمية، وقد تم تقديمها إلى منظومة الأمم المتحدة كإسهام من الفلبين في الخطاب الجاري.

ونحن لسنا بحاجة إلى أن نبحث خارج ميثاق الأمم المتحدة لتحديد لبنات بناء خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. فلكي تكون هذه الخطة مستجيبة وذات صلة لا بد أن ترتكز على أربعة مبادئ رئيسية هي: حقوق الإنسان؛ والمساواة والإنصاف وتمكين البشر والتماسك الاجتماعي والعدالة؛ والحكم الخاضع للمساءلة؛ والتنمية الشاملة للجميع.

وقد حدد بلدي خمس ركائز، نعتقد أنها ستعالج التحديات الإنمائية الخاصة بنا. وتمثل هذه الركائز المجالات التي تمس الحاجة إلى إحراز تقدم فيها لبناء مجتمع مستدام وقائم على الحقوق والإنصاف. وهذه الركائز هي الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي؛ والاستدامة البيئية وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث؛ والحوكمة المتجاوبة والتشاركية والقابلة للمساءلة؛ ووجود نظام عادل ومستقر يرتكز على سيادة القانون على الصعيد الدولي؛ والسلام والأمن.

وستقوم حكومة بلدي بصياغة وتنفيذ سياسات، تحددها هذه الركائز. وستُدمج هذه السياسات على النحو الواجب في خطة التنمية الوطنية لبلدي، وسيتم رصد التقدم على فترات منتظمة. وعلى الصعيد العالمي، تقترح الفلبين أن تستمر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فترة ١٠ سنوات مع إجراء استعراض رئيسي لها بحلول عام ٢٠٢٠. وينبغي التعجيل بإجراء إصلاحات خلال النصف الأول من هذه الفترة لتمهيد السبيل لتحقيق إنجازات جوهرية بحلول عام ٢٠٢٠.

وأود أن أتكلم بمزيد من التفصيل عن جوانب المبادئ والمواضيع التي تقترحها الفلبين. لا تزال الفلبين تتطلع إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي يجعل التنمية في محوره ويعزز الديمقراطية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية. وفي نهاية المطاف، حري بنا أن ننظر في إصلاح النظام الاقتصادي العالمي ككل فيما نعكف على إعداد خطة تنمية سليمة ومستدامة.

ولإجراء إصلاح حقيقي، فإن ما نحتاج إليه الآن هو دفعة سياسية قوية منا جميعا لكي يحدث هذا. ويجب على الحكومات أن تتجاوز الخلافات السياسية وأن تتفق على العمل معا لضمان تكافؤ الفرص على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، تدعم الفلبين بقوة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن تتصدى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ للهجرة بشكل مباشر. فهي قضية شاملة ذات صلة بجهودنا الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والحد من الفقر وتعزيز التنمية

المستدامة. والفلبين، من جانبها، ستواصل الدعوة إلى حماية حقوق المهاجرين أيا كان وضعهم كمهاجرين؛ والاعتراف بإسهام المهاجرين الإيجابي في التنمية في البلدان المرسلة والمستقبلة على السواء؛ وإعداد برامج تدعم الأسر، ولا سيما الأطفال الذين يخلفهم أفراد أسرهم المهاجرون.

وتجربتنا الوطنية فيما يتعلق بهذه القضايا ستشكل إسهام حكومة بلدي في المناقشات خلال الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية الذي يُعقد في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، نأمل أن ندرج في المناقشة محنة المهاجرين الذين يجدون أنفسهم في مناطق الصراع – وهو وضع اضطرت حكومة بلدي لمعالجته في السنوات الأخيرة. وفي العديد من الحالات، أعدنا عمالا فلبينيين إلى أرض الوطن لنقلهم إلى بر الأمان.

وكانت تجربتنا مفيدة ومثرية حيث أنها أتاحت لنا فرصا جديدة للتعاون مع شركائنا الثنائيين، وكذلك مع الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات دولية أخرى. وتريد حكومة بلدي أن تركز المناقشات الدولية على محنة هؤلاء المهاجرين، بغية إعداد خطط عمل مبتكرة يمكن للدول، سواء كانت من بلدان المنشأ أو المرور العابر أو المقصد، التعاون بشأنها من أجل التصدي بشكل أفضل لهذه المسألة المعقدة.

وتأمل الفلبين أن يعيد الحوار الرفيع المستوى التأكيد على أن الهجرة عنصر لا غنى عنه في الخطة العالمية للتنمية المستدامة. فالهجرة تؤثر على النمو الاجتماعي والاقتصادي لكل بلد وعلى رأس المال البشري والانخراط في الشؤون العالمية. ولذلك، ينبغي أن تكون إدارة الهجرة من خلال سياسات تدعم كرامة الفرد عنصرا حيويا في خطة التنمية لكل دولة وللعالم.

وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود بيئة مواتية للسلام والأمن وسيادة القانون. وتحقيقا لهذه الغاية، يرتكز نهج حكومة بلدي في إدارة الصراعات داخل وخارج حدودها على القانون الدولي. ومن ثم، فإننا نستفيد من مختلف الوسائل المتاحة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك الوساطة والتحكيم، وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وكما أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٣٧ /١٠ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية، والمعروف باسم إعلان مانيلا لعام ١٩٨٢، فإن اللجوء إلى التسوية القضائية للمنازعات القانونية ينبغي ألا يُعتبر عملا غير ودي بين الدول. بل على العكس، فهو تدبير يولد الوضوح ويعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة. وبهذه الروح، يعيد بلدي تأكيد دعمه الثابت لمحكمة العدل الدولية ومختلف المحاكم المتخصصة، مثل آليات تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

تواصل الفلبين بلا هوادة وبلا كلل عملية السلام في جنوب الفلبين. وكان توقيع الاتفاق الإطاري بشأن بانغسامورو معلما بارزا في هذا الصدد. ونحن لا نزال ملتزمين بثبات بتحقيق سلام عادل ودائم، يشمل الجميع.

وعلاوة على ذلك، ووفقا للعمل بمبدأ سيادة القانون والتسوية السلمية للنزاعات، فإن الفلبين، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومؤيدا قويا لنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ترحب أيضا بانضمام سوريا إلى الاتفاقية. وتأمل الفلبين أن تساعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الحكومة السورية على نحو فعال في التخلص من مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.

إن التزام الحكومة الفلبينية بإحلال السلام هو التزام راسخ. ويتجلى هذا الالتزام في مشاركتها المستمرة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وخاصة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، في الجولان المحتل، حيث يحتفظ حفظة السلام التابعون لنا رغم المخاطر بمواقعهم. وأدت شجاعتهم وقدرتهم على البقاء والثبات، في أكثر الأوقات حرجا، إلى

استمرار تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أسندها لها مجلس الأمن.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

تتطلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضا أن تعالج الحكومات الآثار المدمرة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. إن بلدي هو من بين البلدان الأكثر تعرضا لخطر الأعاصير والزلازل والانفجارات البركانية وموجات التسونامي. وفيما يخص إدارة الكوارث، وضعت حكومتي نموذج مجموعات يضم كيانات حكومية وغير حكومية من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، فضلا عن الشركاء الدوليين. وقد أقرت الأمم المتحدة هذا النموذج بوصفه من أفضل الممارسات التي يمكن لباقي البلدان محاكاتها. وسوف نستمر في تبادل معارفنا وخبراتنا في مجال الحد من أخطار الكوارث والتأهب والاستجابة والانعاش، لمساعدة الدول الأخرى على إدارة الحوادث المماثلة بشكل أفضل. وسنقوم في عام ٢٠١٥، أيضا بالمشاركة بنشاط في مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية، واستعراض إطار عمل هيوغو، والخطة الأساسية للتعاون في مجال الحد من أخطار الكوارث.

يمثل عام ٢٠١٥ مرحلة مهمة في تاريخ الأمم. حيث سيشكل بداية لعهد جديد من التنمية المستدامة، عهد من المؤمل، أن يعطي كل فرد على هذا الكوكب فرصة أفضل لتحسين نوعية حياته. قد يبدو ذلك طموحا، بل وقد يبدو شاقا. غير أن هذه لحظة تاريخية واللحظات التاريخية تستدعي إجراءات طموحة للغاية. وأقر بطلنا الوطني، السيد خوسيه ريثال، أيضا بأهمية الطموح والمثل العليا. وكتب قائلا:

”إن الحياة التي لا تسخر لتحقيق مثل أعلى، لهي إذن حياة عديمة الفائدة، إنها كلبنة مهدرة لم تستخدم في أي بناء“

ولتكن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الصرح الذي سنعبر فيه عن الأحلام والمثل الجماعية للبشرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماكسين ماكلين، وزيرة الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس.

السيدة ماكلين (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية): إنه ليشرفني ويسعدني أن أهنئكم سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وقد تعهد رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، في اجتماعهم الرابع والثلاثين في تموز/يوليه، بتقديم الدعم لرئاستكم. لذلك، أود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي طيلة انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة. وأود أيضا أن أثني على سلفكم، السيد فوك يريميتش، على توجيهه باقتدار أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والستين.

لقد توليتم قيادة الجمعية العامة في لحظة حاسمة جدا بالنسبة للجدول الزمني للأمم المتحدة. إن انقضاء الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الأبواب، ويجري تكثيف جهودنا لوضع خطة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أجري تعديل على الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وجرى التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجمعية الأمم المتحدة للبيئة. وقد تم الانتهاء من المداولات الخاصة بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن المتوقع تسريع مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، خلال الأشهر القليلة المقبلة. كما يواصل المجتمع الدولي رسم مسار السعي لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وسيتطلب موضوع الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“، منا الانخراط في ما يمكن أن يكون أفضل وصف له، الحوار بشأن ما حصل في الماضي وتوقعات المستقبل. لقد قيل الكثير عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة، التي تفاقمت جراء العديد من مظاهر تأثير تغير المناخ، مثل الظواهر المناخية الشديدة، والأزمات الغذائية، والأزمات الغذائية المتقلبة، التي تتفاقم جراء المستويات غير المسبوقة من الإرهاب والعنف. وفي الوقت نفسه، فقد شهدنا تصميما عالميا على معالجة تلك المسائل.

تدرك بربادوس أن استقرار وسلامة وإنتاجية البيئة العالمية، لا سيما الموارد الساحلية والبحرية، أساسية لبقاء بربادوس، والجماعة الكاريبية، والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى. ولذلك فإننا نرى أنه من الضروري أن تستمر بلدان مثل بلدنا في المشاركة النشطة في صياغة جدول أعمال سياسة التنمية العالمية. غير أنه من المسلم به أن الدول الجزرية الصغيرة النامية مقيدة في قدراتها وإمكانياتها فيما يتعلق بإيجاد الحلول المستقلة. ومن العقبات الرئيسية حالة مديونيتنا.

تكتسي مسألة القدرة على تحمل الديون أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتسليطا للضوء على أهميتها، أشار رئيس وزراء بربادوس في خطابه البارز الذي ألقاه مؤخرا أمام الاجتماع التحضيري الأقاليمي للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى ما يلي:

”تشكل القدرة على تحمل الديون، مسألة هامة ليس لبربادوس فحسب، وإنما بالنسبة للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية... ومن ثم فإن علينا اغتنام الفرصة التي يتيحها المؤتمر العالمي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل إيجاد الحلول لهذا التحدي وتشاطرها، لأنه يشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق الدول الجزرية الصغيرة النامية، للتنمية المستدامة.

”وفي هذا السياق يتعين، قبل اجتماعنا في ساموا، توفير فرصة لمناقشة هذه المسألة بشكل كامل. وفي هذا الصدد، ربما ترغب الجهة المختصة في الأمم المتحدة المسؤولة عن تنسيق المسائل المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، في النظر في عقد اجتماع لوزراء مالية واقتصاد الدول الجزرية الصغيرة النامية، لمناقشة هذه المسألة، وتقديم توصيات محددة للنظر فيها كجزء من الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية“.

أكرر توجيه هذه الدعوة على هذه الهيئة وأوصي كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالعمل بسرعة على هذا الاقتراح.

وترتبط المسألة الأخرى المثيرة للقلق بالنسبة لبربادوس في قطاع الخدمات المالية العالمية. ونحن نعتقد بأن استدامة تنميتنا، تعاني من عراقيل جراء الجهود الرامية إلى تقويض هذا القطاع الهام للغاية، الذي لا يزال يقدم إسهاما مستقرا وكبيرا في الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم، تؤيد بربادوس تعليقات الرايت أونروورابل بيري كريستي، رئيس وزراء جزر البهاما، في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/68/PV.19). نحن من الأقاليم المنظمة جيدا التي تحرص في جميع الأوقات على الامتثال للقواعد الدولية وأفضل الممارسات، ونعتزم العمل ضمن المعايير الدولية المعمول بها التي وجهت هذا القطاع حتى الآن.

في عام ١٩٩٤، تشرفت بربادوس باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الأول العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي ذلك الوقت، كنا متفائلين بأن يؤدي اعتراف المجتمع الدولي بمواطن الضعف الكامنة لدى الدول الصغيرة إلى إحراز تقدم حقيقي في تنمية الدول الجزرية

الصغيرة النامية. ومع ذلك، كشف استعراض الخمس سنوات لاستراتيجية موريشيوس في عام ٢٠١٠ أن ”ما حققته هذه الدول من تقدم يقل عما حققته معظم المجموعات الأخرى، بل حصل فيها تراجع من الناحية الاقتصادية، ولا سيما في مجال الحد من الفقر والقدرة على تحمل الديون.“ (القرار ٦٥/٢، الفقرة ٥).

ورغم هذا، تظل بربادوس ملتزمة بعملية النهوض بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن بربادوس تولي أهمية كبيرة للتنمية المستدامة بكل أبعادها. ونحن نعتبر موضوع دورة العام الحالي – ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ – موضوعاً هاماً وجاء في توقيت مناسب. وينبغي أن تقر هذه الخطة بأهمية معالجة احتياجات محددة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وعليه، فإنني أتكلم من منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ترى بربادوس أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تشمل التزامات بالقضاء على الفقر والجوع؛ والاستدامة البيئية، مع التركيز بقوة على الموارد الساحلية والبحرية؛ وتكنولوجيات تطوير الطاقة المتجددة المستدامة والتي يسهل الوصول إليها؛ والسعي إلى وضع خطة للزراعة المستدامة، بالترادف مع الأمن الغذائي والتغذوي؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وتنمية الشباب وتطوير التعليم وتوفير فرص العمل.

ونطالب أيضاً بالتشديد على إدماج المجموعات الهشة، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والوسائل المطلوبة للتنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، والتعاون التجاري والفني؛ وإدماج النظم المناسبة للمساءلة والرصد والتقييم والإبلاغ؛ والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون.

هذه ليست مجرد قائمة مشتريات. بل هي تعبر عن تفهم أن كل تلك المسائل ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً. وهي تمثل تحديات أومشاكل يجب معالجتها بشكل متزامن كيما نحقق التنمية المستدامة. ولا يمكن معالجة كل منها على حدة.

ولا يمكن التقليل من أهمية سياسة التنمية المستدامة. فهي مسألة بقاء. ولهذا السبب، تتوخى بربادوس بناء اقتصاد أخضر لتكون تلك استراتيجيتها للنهوض بالتنمية المستدامة. وكما قال رئيس الوزراء فروندل ستوارت في تصدير كتبه للتقرير المعنون the Green Economy: Scoping Study Synthesis Report بشأن بربادوس:

> ”إن النقاش حول الاقتصاد الأخضر يسلم بمكامن الضعف الهيكلية، ويوفر نموذجاً يساعدنا في مواصلة تحقيق تطلعاتنا المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويهيئ منبراً مؤسسياً من شأنه أن يمكننا من المشاركة في شراكات إبداعية في مسعى لإنقاذ كوكبنا ضد تنامي الاستهلاك غير المستدام وأنماط الإنتاج“.

وموقفنا كحالة خاصة للتنمية صحيح اليوم كما كان قبل ٢٠ عاماً، عندما اعترفت منظومة الأمم المتحدة لأول مرة بمكامن القصور لدينا وصلتنا الخاصة بموارد البحار. وفي حالة بربادوس، ففي رأينا أن الاقتصاد الأخضر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنميتنا، وبالتالي ينبغي ألا يهدر في هذه المناقشة البالغة الأهمية.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، أولي اهتمام متزايد بالعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث بشان التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في ساموا في عام ٢٠١٤. وعقدت في تموز/يوليه ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية في مناطق مختلفة من هذه الدول. ويذكر الأعضاء أن الاجتماعات بين الأقاليم عقدت في بلدي، بربادوس، منشأ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية – أو برنامج عمل بربادوس.

وتعلق بربادوس أهمية كبيرة على العملية التحضيرية لمؤتمر ساموا. وإذ نجري استعراضاً بعد ٢٠ عاماً تقريباً من تنفيذ برنامج العمل و ١٠ سنوات من استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذه، نود التشديد على أن هذه العملية جزء أساسي من خطة التنمية الشاملة ما بعد عام ٢٠١٥. وستعزز هذه العملية التحضيرية العمل الجماعي للدول الجزرية الصغيرة النامية في معالجة نقاط الضعف والتحديات الخاصة للتنمية. ومؤخراً، وصف ستوارت، رئيس وزراء بربادوس، ذلك بأنه بناء الدول الجزرية النامية الصغيرة جماعياً.

والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي يجب أن يشمل مفهوم جماعية الدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تعزيز التعاون الأقاليمي وفيما بين أقاليم تلك الدول بمختلف مناطقها، وزيادة التركيز على بناء المؤسسات، بما في ذلك إنشاء آلية مؤسسية مناسبة لتيسير التعاون، خاصة فيما بين أقاليم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد حصل ذلك النهج على اعتراف الفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية الذي أنشأه الأمين العام، والذي شدد تقريره (انظر A/66/700) على أن بناء حوكمة مؤسسية فعالة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وتيسير زيادة استخدام العلم والتكنولوجيا في المساعدة على معالجة كثير من المسائل التي يواجهها الشباب في تعزيز التلاقي بين المواهب والإبداع وممارسة الأعمال الحرة في صفوف الشباب، والتكلم بصوت واحد دولياً بشأن القضايا التي تؤثر على التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبربادوس تعتبر أن التعاون بين بلدان الجنوب وثلاثياً يجب أن يكون جزءاً من أي جهد يرمي إلى إصلاح الهيكل الدولي للتعاون الإنمائي وبناء المزيد من الشراكات العالمية الأكثر شمولاً من أجل تعاون إنمائي فعال. ونحن نمتلك ثروة من الخبرات في مجالات يمكن أن نتشاطرها مع البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل، منها التعليم والتدريب والرعاية الصحية والشراكة الاجتماعية وسياسات الطاقة النظيفة وتكنولوجياتها، والحماية البيئية، بما في ذلك صون السواحل، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي.

ولكن، شأننا شأن غيرنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقد تأثرنا جراء الموارد المالية المحدودة والأزمة المالية العالمية التي طال أمدها وما زالت تؤثر سلباً على تعبئة الموارد والتدفقات المالية إلى البلدان النامية. وبربادوس تؤيد الملاحظة التي أبداها مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، بشأن ضرورة تقديم الحافز للجنوب العالمي للاستثمار أكثر في أشكال متعددة الأطراف للتعاون بين بلدان الجنوب. ولذلك، نرحب بإنشاء الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية والمانحين ومنظمات المجتمع المدني، التي تصمم خصوصاً لتيسير التعاون بين بلدان الجنوب على نحو أفضل.

وثمة حاجة واضحة لمزيد من العدالة والإنصاف والشفافية في الوسيلة المستخدمة في تحديد التصنيفات الاجتماعية – الاقتصادية وتخصيص الموارد. فلا بد من توسيع نطاق استخدام التصنيف الدولي المحدد بصورة اعتباطية ونظم التصنيف القائمة على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعايير ضيقة أخرى لكي تأخذ العناصر المتغيرة ذات الأهمية، مثل الهشاشة، في الاعتبار.

وفي هذا السياق، نشير مرة أخرى إلى ملاحظة الأمين العام للأمم المتحدة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحده هو مؤشر غير ملائم. ونثني على البحوث المفيدة بشأن مؤشرات الهشاشة والتدابير الأخرى التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، من قبل بعض الهيئات مثل الكومنولث واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ولجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وبربادوس ستستمر في مناصرة هذا الموضوع.

وبربادوس ليست حالة فريدة. فنحن، كغيرنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية، نقر بأن جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة يجب أن تدمج بالضرورة طرائق تحقيقها، وتشمل التمويل والحوكمة الرشيدة والتعاون الإنمائي وبناء القدرات في مجال التجارة والتدعيم المؤسسي. ولذلك، تذكر بربادوس هذه الهيئة بأن علينا أن ندعم قيام شراكات قوية حتى يتسنى لنا التوصل إلى حلول عالمية فعالة ومستدامة حقاً.

وندعو الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في برنامج المساعدة الفنية للدول الجزرية الصغيرة النامية كوسيلة للتمكين من نقل المهارات والمعارف والخبرات عبر تلك الدول ومناطقها الثلاث. ونرى أن البرنامج يوفر الكثير من الإمكانات لتعزيز بناء القدرات والوصول إلى التكنولوجيات والمهارات المحلية. ويجب أن ينظر إلى برنامج المساعدة الفنية على أنه آلية هامة للنهوض بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن تقديم الرعاية الصحية المجانية لمواطني بربادوس إسهام مهم في ذلك المستوى العالي من التنمية البشرية في بربادوس. غير أن العلاج والوقاية من الأمراض المزمنة غير المعدية يستأثر بنسبة مئوية كبيرة وغير متناسبة من ميزانيتنا السنوية. وهذا يستلزم تحويل الموارد الشحيحة التي كان ينبغي تكريسها لإنجاز اهداف إنمائية أخرى. والأمراض المزمنة غير المعدية تشكل أحد التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة في بربادوس، مما يشكل تهديداً جاداً للمكاسب الإنمائية التي أحرزتها بربادوس.

ويتجسد التزامنا القوي بالوقائة من الإصابة بالأمراض غير المعدية المزمنة ومكافحتها في إقامة شراكات قوية بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المشاركة الدؤوبة من قبل المجتمع المدني. وعلى الرغم من تحديد الأولويات المتعلقة بالأمراض غير المعدية على الصعيد الوطني، مع التركيز على الوقاية، وتنفيذ البرامج القائمة على الأدلة، فإنه ليس بوسع بلد نام، مثل بربادوس، تحقيق أهدافه الوطنية اعتمادا على موارده الوطنية. وعليه، فإن التعاون والمساعدة الدوليين في هذا المجال أمر بالغ الأهمية.

إن بلدي لا يفصل بين سياساته الداخلية والخارجية، ونحن نتمتع بحكومات مستقرة، ونتمتع أيضا بتقاليد راسخة فيما يتعلق بتغيير حكوماتنا على أساس دستوري منذ الاستقلال. وبصفتنا أمة، فقد كافحنا من أجل إيجاد مجتمع عادل. ومن رأينا أن هناك صلة لا تنفصم عراها بين التنمية وصون السلام والأمن الدوليين. فلا يمكن صون السلم والأمن الدوليين دون تحقيق التنمية. وبالقدر نفسه، لن يتحقق النجاح لخطط التنمية دون توفر السلم والأمن الدوليين.

وعليه، فإن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي تشكل شرطا لا غنى عنه بالنسبة لبربادوس من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويساور بربادوس قلق بالغ إزاء العديد من الصراعات الوطنية والإقليمية والدولية المحتدمة في جميع أنحاء العالم. ويساورنا قلق أشد إزاء تنامي معدلات العنف والفظائع المرتكبة إلى مستويات لا يمكن قبولها. والنتائج التي توصّل إليها فريق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا مثيرة للقلق أيضا. ويؤمن بلدي بوجوب مساءلة مرتكبي تلك الأعمال. وعلاوة على ذلك، نرى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بحسن نية من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة الإنسانية المستمرة والمتصاعدة في سوريا.

وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي ألا يغفل عن العديد من الصراعات والأعمال الإرهابية التي لا تزال جارية في جميع أنحاء العالم. وعليه، يود وفد بلدي أن يعرب عن خالص التعازي إلى حكومة وشعب كينيا على الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ارتكبت ضد شعب ذلك البلد. وكما ذكرنا، فلا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للأعمال الإرهابية.

وفي بربادوس ومنطقة البحر الكاريبي، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة هي أسلحة الدمار

الشامل. ونظرا لارتباط انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحر الكاريبي أساسا بالاتجار بالمخدرات على النطاق الدولي وبالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية الأخرى، فإنه يلحق ضررا بالغا بأمن المواطنين والدول على حد سواء، علاوة على عرقلة التنمية على الصعيد الوطني. ولذلك السبب، لا تزال بربادوس والجماعة الكاريبية تدعو بقوة وعلى نحو مستمر إلى وضع معاهدة لتجارة الأسلحة ملزمة قانونا، وتحدد أعلى المعايير الدولية الموحدة لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية. وعليه، فإن من دواعي سرور بربادوس أن تكون من بين الدول الأعضاء الموقّعة على معاهدة تجارة الأسلحة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي تنفيذ المعاهدة إلى الحد من التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع الأجزاء والمكونات المتصلة بها، على نحو يسهم في تخفيف حدة الصراع المسلح والعنف.

وكما ذكر أول رئيس وزراء لبلدي – وهو بطل وطني الآن – دولة والتون إيرول بارو، في أول خطاب افتتاحي ألقاه أمام هذه الهيئة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦:

”نحن لا نسعى إلى أية خصومات ونصرّ، بوجه خاص، على أننا لا نعتبر أي دولة عضو خصما طبيعيا .... ولن نقف بالضرورة إلى جانب أي دولة كبرى في نزاع معيّن ما لم نكن مقتنعين بأنها على حق، ولن ننظر في الوقت نفسه إلى الدول الكبرى بريبة دائمة“.
(A/PV.1487، الفقرة ٧٨)

وقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية بهدف تعزيز السلم والأمن الدوليين. وندعو مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزاماته إزاء المجتمع الدولي. ومن الواضح أنه لا يمكن ممارسة العمل على النحو المعتاد في حين أن الأزمات الإنسانية لا تزال تندلع، ويستمر فقدان عدد لا يحصى من الأرواح. وبالتالي، فإن وفد بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحصار الاقتصادي المستمر المفروض على كوبا، علاوة على آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتلحق الضرر بالبلدان داخل المنطقة وخارجها. وندعو إلى إنهاء ذلك الحصار، وكلنا ثقة بأنه سيُطوى قريبا في صفحات التاريخ.

ويتطلع وفد بلدي إلى المزيد من تطوير خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ خلال هذه الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. وأتمنى لكم، سيدي، كل النجاح وأنتم توجهون الجمعية العامة في تنفيذ خطة شاملة للجميع، وتعود عليهم جميعا بالفائدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ووونا مونغ لوين، وزير خارجية جمهورية اتحاد ميانمار

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب لكم، سيدي، عن تهانئي الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأؤكد لكم دعم وفد ميانمار وتعاونه الكاملين. وإنني على ثقة من أن مهاراتكم الدبلوماسية ومعرفتكم الواسعة ستوجه مداولاتنا إلى خاتمة ناجحة. وأود أيضا أن أثني بصفة خاصة على سلفكم، السيد فوك يريميتش، على العمل القيّم الذي اضطلع به في قيادة الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

وها نحن نقترب بسرعة من الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ تبقّى أقل من ٨٥٠ يوما، فإن هناك الآن حاجة ملحّة لأن ننظر إلى ما حققناه في السابق ونخطّ طريقا للسير إلى الأمام. وعلى الرغم من العديد من أوجه التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الـ ١٣ الماضية، فلا يزال هناك عدم مساواة وتفاوت في إنجاز تلك الأهداف على صعيد المناطق وداخل البلدان. ويتعين علينا إذن، تكثيف جهودنا وتسريع الإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بصورة كاملة في الفترة الزمنية القصيرة المتبقية.

وفي العديد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، لا يزال جزء كبير من السكان يكافح ضد الفقر والجوع والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي، علاوة على التدهور البيئي. وعليه، فإن هذا هو الوقت المناسب للغاية لأن تضع الأمم المتحدة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن جانبها فإن ميانمار لم تدخر جهدا من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لشعبها، مع إعطاء أولوية قصوى للتخفيف من حدة الفقر في الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية، وعلى نحو يتناسب مع الأهداف الإنمائية للألفية.

ويؤيد وفد بلدي مجموعة الـ ٧٧ والصين في الدعوة المتكررة إلى معالجة الثغرات الرئيسية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وخطة العمل المعنية بالفقر خلال العامين القادمين. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم الدعم الدولي للجهود الوطنية، فضلا عن تهيئة بيئة مواتية لها. ويجب أيضا تعزيز الدور الذي تضطلع به الشراكة العالمية من أجل التنمية. وسيكون تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع أحد أهم التحديات بالنسبة للأمم المتحدة في هذا القرن. وبالتالي، يرحب وفد بلدي بإنشاء الجمعية العامة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

تحتفل ميانمار هذا العام بالذكرى السنوية الرابعة والستين لنيلها العضوية في أسرة الأمم المتحدة. ونرى أن منظومة الأمم المتحدة لا تزال وجيهة وهامة في الحالة الدولية الراهنة. وقد أصبحت الأمم المتحدة أكثر أهمية من ذي قبل في هذا العصر المفعم بالتحديات العالمية. ونحن على ثقة بقدرة هذه الهيئة العالمية على صون السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان الأساسية، فضلا عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فما تزال ميانمار على تعاون مع الأمم المتحدة على أساس من حسن النية.

وبما أن التعاون مع الأمم المتحدة يمثل حجر الزاوية في سياستنا الخارجية، فقد دأبنا على التقيد الصارم بقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها. ونرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر ديمقراطية وتمثيلا وفعالية بغية تمكّنها من مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية في أنحاء عديدة من العالم.

استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، يشكل أكبر تهديد للجنس البشري. لذلك، تنشط ميانمار في متابعة قضية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في المنتديات الدولية. وثمة دلالة على طموحنا تتجلى في القرار السنوي الذي يقدمه وفدنا منذ عام ١٩٩٥ بشأن نزع السلاح النووي. ومن خلال هذا القرار، ما فتئنا ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الكف فورا عن التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتكديسها، بغية اتخاذ تدابير تؤدي إلى القضاء التام عليها في إطار زمني محدد.

وانطلاقا من هذا الإيمان الراسخ، وقّعت حكومة ميانمار في ١٧ أيلول/سبتمبر على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعني بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا تطور هام آخر يشهد على التزامنا بتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وتؤيد ميانمار تأييدا تاما المبدأ الأساسي لتسوية المنازعات بالطرق السلمية، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، ما برحت ميانمار تسهم بنصيبها العادل في تحقيق السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وعلى الجبهة الداخلية، أجرت حكومة الرئيس يو ثين سين إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل على مدى العامين ونصف العام الماضية. وكرست الحكومة جهودها للوفاء بالهدفين التوأم المستوحيين من الشعب: إرساء السلام والاستقرار وسيادة القانون، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لحياة الناس.

ولقد كان التحول السياسي هو العنصر الأول من عناصر الإصلاح. وتمثل الهدف في تحقيق السلام، والاستقرار، والوحدة، والمصالحة على الصعيد الوطني. وأصبحنا الآن قادرين على إرساء أساس متين لبناء مجتمع ديمقراطي. وتم إيجاد مساحة سياسية لكل صاحب مصلحة، ووضع النظام السياسي الشامل. كما تعمل الهيئات التشريعية على نحو جيد، بطريقة نشطة ونابضة بالحياة. وجرى سنّ العديد من التشريعات لصالح الشعب، بما في ذلك قوانين جديدة تسمح بقدر أكبر من حرية الصحافة، والتعبير، وتكوين الجمعيات. وصدرت سلسلة من حالات العفو التي أطلقت سراح آلاف السجناء. ونحن نعمل بسرعة من خلال آلية للتدقيق بغية التأكد من عدم وجود أحد من سجناء الرأي في المعتقل بحلول نهاية السنة.

وساهم ظهور المجتمعات المدنية أيضا في تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية. وأصبح باستطاعتنا الآن أن نعزز ثقافة جديدة من الحوار والتراضي بين الناس الذين هم من مختلف الآراء والمعتقدات. كذلك نتخذ خطوات لإرساء سيادة القانون، والحكم الرشيد، والحكومة الخالية من الشوائب.

وأحرزنا أيضا تقدما ملموسا في جهودنا الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. فقد أدت مبادرات السلام التي اعتمدتها الحكومة إلى إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار مع الجماعات المسلحة كافة، للمرة الأولى منذ أكثر من ٦٠ عاما. ونأمل أن نتمكن قريبا جدا من الاحتفال بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني في ناي بيي تاو. ونحن متفائلون بأننا سنكون قادرين على البدء بجولة جديدة من الحوار السياسي على المستوى المركزي للاتحاد في المستقبل القريب، بغية التوصل إلى اتفاق السلام الشامل والدائم. ليست لدينا أوهام بأن الخطوة التالية ستكون سهلة، ولكننا عازمون على مواصلة هذا المسار لمصلحة شعبنا، مثلما يصبو إليه منذ فترة طويلة جدا.

إن السلام الذي تحقق بشق الأنفس ونجاح عملية التحول الديمقراطي لن يكونا واقعيين أو مستدامين إلاّ إذا عملنا على تلبية احتياجات الشعب الاقتصادية والاجتماعية. لذلك، وكمكوّن ثانٍ للإصلاح، فتحنا المجال أمام تحرير الاقتصاد، وتنفيذ الإصلاح المالي، ودعوة الاستثمار الأجنبي، واتباع نهج انمائي محوره الناس، وتحقيق التنمية الريفية، وتخفيف وطأة الفقر، وبلوغ التنمية العادلة. وعملنا أيضا على تهيئة بيئة مواتية للمستثمرين. وتركز الحكومة على التخفيف من حدة الفقر وعلى تحقيق التنمية الريفية. ونحن نستهدف تخفيض نسبة الفقر الحالي من ٢٦ في المائة إلى ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، حسبما تنص عليه الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي الآونة الأخيرة، صبّت الحكومة تركيزها على تنمية القطاع الخاص كموجة أخرى للإصلاح. وفي هذه المرحلة، تؤكد الحكومة بقوة على تحسين البنية التحتية المؤسسية والإطار التنظيمي من أجل تيسير الأعمال والتجارة والاستثمار.

ونحن ممتنون حقا للمجتمع الدولي على دعمه وتشجيعه الذي لا يقدّر بثمن في عملية انتقالنا الديمقراطي، وكذلك في جهودنا من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعب ميانمار. ونرحب بالتجارة والاستثمار اللذين يتصفان بالمسؤولية ويحوّلان التكنولوجيا باتجاه تطوير اقتصادنا، وخلق فرص العمل، ورفع شعبنا من بؤرة الفقر. ونقوم الآن باتخاذ الخطوات اللازمة لنصبح طرفا في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وسوف نبذل قصارى جهدنا للتأكد من أن أحدا من مجتمعاتنا المحلية أو من مجموعاتنا العرقية الوطنية لن يتخلف عن الركب ويُستبعد من التمتع بثمار اصلاحاتنا ونعيم العيش الذي تحياه أمتنا.

إن ميانمار أمة متعددة الأعراق والعقائد. فالسكان الذين هم من مختلف الأعراق ومن مختلف الديانات الأربع الكبرى في العالم – بوذيون ومسيحيون ومسلمون وهندوس – يعيشون جنبا إلى جنب في سلام ووئام كمواطنين زملاء من ميانمار. ودستور جمهورية اتحاد ميانمار يحدد الديانات الأربع هذه بوصفها ديانات معترفا بها رسميا في البلد. هناك دائما أشخاص

يرغبون في إحداث اضطرابات. لن نسمح لأي شخص بالاستفادة من الانفتاح السياسي بغية التحريض على العنف بين مختلف الجماعات العرقية أو الدينية. ولقد أعلن الرئيس يو ثين سين بوضوح أن الحكومة تنتهج نهج عدم التسامح مطلقا لأي شخص بأن يؤجج الكراهية العرقية.

وما انفكت الحكومة تبذل جهودا جادة لحل هذه المشكلة من خلال خطط قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وهذه تشمل بذل جهودنا المكثفة، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية، لتحسين الظروف المعيشية وسبل كسب العيش لجميع الناس المتأثرين، دون تمييز. وبالتوازي مع هذه الجهود، تشجع الحكومة أيضا الحوارات بين الأديان في جميع أنحاء البلد بغية تعزيز التفاهم والثقة بين مختلف الطوائف. بالاضافة إلى ذلك، ما فتئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة مستقلة لحقوق الإنسان في ميانمار، تعمل عن كثب وبصورة مكثفة مع منظمات المجتمع المدني المحلية والمجموعات المشتركة بين الأديان وهيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية بهدف تعزيز حقوق الإنسان في البلد وحمايتها.

إن عمليتنا للإصلاح لا تزال حديثة العهد وتمر بمرحلة حساسة، حيث هناك مجال صغير للخطأ. ومع مراعاة ذلك، أكد الرئيس علنا على ضرورة امتناع الجميع عن القيام بأي شيء يمكنه أن يعرّض العملية الانتقالية السلمية في ميانمار للخطر. وأثناء القيام بعمليات الإصلاح السياسي وعمليات إصلاحية أخرى على الصعيد المحلي، تمكنا أيضا من الوصول إلى المجتمع الدولي. فالدعم الساحق الذي تلقيناه من المجتمع الدولي والأمم المتحدة ساهم إلى حد كبير في الجهود الآيلة إلى التحول في البلد.

وميانمار على استعداد لتولي رئاسة رابطة دول جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٤ للمرة الأولى منذ انضمام البلد إلى المنظمة في عام ١٩٩٧. ونحن نعتبر هذه الفرصة شرفا عظيما لنا. وسوف نعمل عن كثب مع زملائنا الأعضاء في الرابطة، ومع شركاء الحوار في الرابطة من أجل الاضطلاع بهذه المسؤولية الهامة، بغية المضي قدما في وحدتنا نحو مجتمع مسالم ومزدهر.

وفي أثناء مرحلة انتقال ميانمار إلى الديمقراطية، ارتفع مستوى التوقعات داخل البلد وأيضا في المجتمع الدولي. وبالنسبة لحكومة ميانمار وشعبها، فان المهمة بالغة الصعوبة. وهناك العديد من التحديات المنتظرة. ولا نزال في مرحلة انتقالية حرجة. ومع ذلك، نحن عازمون على المضي قدما في الطريق الذي اخترناه. ولن تكون هناك عودة إلى الوراء. ولكننا لن نعتبر أي شيء أمرا مسلما به. ومن واجب حكومة ميانمار وشعبها أن يتحليا باليقظة في جميع الأوقات بغية ألا يقعا في مصيدة من يقدحون في عملية الإصلاح.

ونحن بحاجة إلى المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي وإلى تشجيعه. ونرحب دوما بالمشورة الودية والبناءة ومد يد العون من الأصدقاء البعيدين والقريبين في عمليتنا لبناء الدولة. ومع ذلك، ندرك إدراكا تاما أن شعب ميانمار نفسه هو المسؤول في نهاية المطاف عن تقرير مصيره وتشكيل مستقبله.

وترسي حكومة الرئيس يو ثين سين أساسا قويا لتحقيق الديمقراطية والسلام والتنمية لشعب ميانمار. وأشاد المراقبون بانتقال ميانمار إلى الديمقراطية باعتباره أحدأقوى الجهود وعدا لتحقيق الديمقراطية في العالم في الوقت الحالي. وأمكن التقدم الذي أحرزناه حتى اليوم بالجهود المشتركة لقيادة ميانمار وشعبها، مدفوعين برغبة قوية وحقيقية في التغيير.

والطريق نحو المستقبل طويل وزاخر بالتحديات. ولن ندخر وسعا للتغلب على التحديات والمضي قدما في الطريق الذي بدأناه لبناء دولة تنعم بالسلام والديمقراطية والرخاء. وفيما نواصل رحلتنا نحتاج إلى التفاهم واستمرار التشجيع

والدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ولن نغفل إطلاقا عن أهدافنا، ونحن مصممون على تحقيق آمال شعب ميانمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ليونبو ريترين دورجي، وزير خارجية مملكة بوتان.

السيد دورجي (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب لكم، سيدي الرئيس، وعبركم لجميع الممثلين، عن أحر التحايا والنوايا الطيبة لصاحب الجلالة جيغمي كيسار نامجيل وانغتشوك. كما أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وأؤكد لكم على دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه إذ تقودون الأعمال الهامة في هذه الدورة.

ويشرفني كثيرا أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذه الجمعية للمرة الأولى. وأقوم بذلك العمل بسبب الولاية التي منحها شعب بوتان لحزب الشعب الديمقراطي في الانتخابات البرلمانية الثانية التي عقدت صيف هذا العام.

وكانت الانتخابات البرلمانية الثانية معلما بارزا آخر على طريق الديمقراطية الذي اختارت بوتان السير فيه قبل خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٨، كان هناك حزبان سياسيان، في حين خاضت انتخابات هذا العام أربعة أحزاب. وصوت شعب بوتان من أجل التغيير وأذن بتشكيل حكومة جديدة. واعتقد أن هذه علامة على ديمقراطية حيوية تمكن شعب بوتان من ممارسة إرادته من خلال صندوق الاقتراع.

ونعلم أنه يلزم أن تعني الديمقراطية ما هو أكثر من الانتخابات. ولذلك نعمل باستمرار لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وجهاز قضائي مستقل ومجتمع مدني يتمتع بالحيوية ووسائط إعلام مفتوحة وحرة، وقبل كل شيء، ثقافة ديمقراطية تمكن الشعب من الإعراب عن آماله ومن الحياة في جو من الكرامة والمساواة والرخاء. وإذ نباشر مرحلة جديدة في ديمقراطيتنا الفتية نسبيا، فإننا نقوم بذلك بثقة كاملة بأن الديمقراطية في بوتان لا رجعة فيها وهي قائمة على أساس ثابت. وفي هذه الرحلة، نعول على دعم الأصدقاء والمجتمع الدولي.

إننا نجتمع في وقت يتسمبتغييرات غير عادية. ولئن كان البعض قد تمكن من تحقيق النمو والازدهار الاقتصاديين الهائلين، فإن ملايين الأشخاص ما زالوا يرزحون في أعماق الفقر اللاإنسانية. وأتي سعينا الدؤوب لتحقيق النمو الاقتصادي على حساب البيئة. فالمناخ يتغير. وتعصف بنا الكوارث الطبيعية بتواتر وحدة متزايدين. والسؤال الطبيعي هو، كيف ننهض بالنمو الاقتصادي ونعزز التقدم المجتمعي والرخاء ضمن حدود الطبيعة؟ وكيف ننتشل ملايين الأشخاص من حلقة الفقر المفرغة؟ وكيف يمكننا ضمان أن نخلف كوكبا ينعم بالأمان والأمن لأطفالنا وأحفادنا؟

واعتقد أن هذه الأسئلة الرئيسية التي تجابهنا جميعا. وبالرغم من أننا نتحدر من أجزاء مختلفة للعالم، مع خلفياتنا التاريخية الفريدة وتجاربنا الثقافية، فإننا مقيدون بمستقبلنا المشترك. وفي عالم اليوم المترابط والمتسم بالعولمة، لا يمكننا أن ننجح إلا إذا تكاتفنا بوصفنا مواطنين عالميين وعملنا على إيجاد حلول من أجل مستقبلنا المشترك. وفي هذا المسعى، سيدي الرئيس، كما ذكرت عن حق، فإن الفشل ليس خيارا.

ويرحب وفد بلدي باختيار ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ موضوعا لهذه المناقشة العامة. وتتسم مسألة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالأهمية، لا سيما لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، التي من جوانب عديدة لديها الكثير مما يتعرض للخطر. وتمثل الخطة فرصة لجميع البلدان لتبادل خبراتها ونوع خطة التنمية التي تود أن تراها في عصر ما بعد عام ٢٠١٥.

وإذ نمهد السبيل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإن إعلان الألفية (القرار ٢/٥٢) يوفر أساسا قويا. وفي بحثنا عن خطة جديدة للتنمية علينا ألا ننسى المبادئ الهامة الواردة في الإعلان، بل علينا أن نؤكد على استمرار أهميتها. وألهمت الأهداف الإنمائية للألفية الدول وجيلا كاملا بتحسين حياة العديد من الأشخاص بإيجاد أوجه تلاحم بين الدول وفيما بين الشعوب. ويجب بذل جميع الجهود للإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال المرحلة الأخيرة لموعدها النهائي.

كما حددت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) المبادئ الهامة التي ينبغي أن تقوم على أساسها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد أن ترشد هذه المبادئ جهودنا لوضع خطة كلية وتحويلية للتنمية تضع الأشخاص في صميم التنمية وتحقق الرخاء المشترك والسعادة للجميع. وفي إطار هذه الرؤية الواسعة، يجب أن يشكل القضاء على الفقر موضوعا محوريا لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالنسبة لبوتان، لا يزال تخفيف حدة الفقر يمثل تحديا ويشكل أولوية رئيسية في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة الحالية.

وتكتسي الأهمية نفسها ضرورة تحقيق التنمية الشاملة، وهي أحد الأهداف ذات الأولوية لحكومة بوتان الملكية. ويجري التخطيط لتدخلات مستهدفة لتعزيز سبل كسب الرزق لأشد المجتمعات فقرا وضعفا في بوتان.

وينبغي أن يشكل تمكين المرأة إحدى لبنات البناء الرئيسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستكون أي خطة للتنمية قاصرة إن لم تشمل تمكين المرأة باعتباره عنصرا رئيسيا.

وتمثل المسائل المتعلقة بالشباب وبتوفير العمالة المجزية للعدد المتزايد للسكان أحد التحديات الهامة التي لا يزال بلدي يواجهها. ولذلك من الأهمية الحيوية أن تعالج خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المسائل المتعلقة بالشباب، إذ أنهم أصحاب المصلحة الرئيسيون في ذلك العصر.

ولا يمكنني الغلو في التأكيد على أهمية إيجاد وسيلة قوية للتنفيذ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فبدون هذه الوسيلة، ستظل قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نموا على تحقيق أولويات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مواجهة بتحديات قاسية.

وعلى المستوى الحكومي الدولي ستواصل بوتان المشاركة الوثيقة في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يسرها أن تكون عضوا فيه. وإننا نتطلع إلى المساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية نحو تطوير خطة تنمية وحيدة لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا بدّ أن يقودني موضوع التنمية للإشارة إلى تجربة بلدي، التي يسترشد فيها بفلسفة إنمائية لتحقيق السعادة الوطنية الكاملة، وهي رؤية أعطت بلدي سمة مميزة. فقد تبيَّن أنّ السعادة والتنمية تعنيان أشياء عديدة، وأنّ هناك في الحقيقة خبراء كثيرين متخصصين في الموضوع ومادة أدبية غنية متعلقة به. وقد اتّخذت هذه الهيئة القرار ٣٠٩/٦٥ حول السعادة في دورتها الخامسة والستين، والقرار ٢٨١/٦٦، الذي يعلن ٢٠ آذار/مارس اليوم الدولي للسعادة، في دورتها السادسة والستين.

إنّ السعادة بصفتها سياسة إنمائية يجب أن تتعلق بالأفراد فضلا عن الحكومات. وإنها المسؤولية المقدسة للحكومات أن تضمن تهيئة الظروف لمواطنيها لكي يحققوا سعادتهم الفردية في الإطار الأوسع لطموحات البلد. وقد كانت جميع إنجازاتنا، بما فيها الانتقال السلمي إلى الديمقراطية في عام ٢٠٠٨، فضلا عن التقدم المحرَز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نتيجة الشروع بنهج إنمائي محوره الإنسان.

لقد يسَّرت بوتان الجهود لتطوير نهج شامل للتنمية متشجِّعة بتجربتنا الوطنية الإيجابية. ونعتزم أن نتشارك النتائج مع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأكمله في الوقت المناسب. ونأمل

لهذه المساهمة المتواضعة أن تشكل مُدخلا مفيدا للمناقشات الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومع أنّ بوتان أحرزت تقدما اجتماعيا – اقتصاديا بارزا، فإننا نواجه تحديات ومَواطن ضعف عديدة، لكوننا أحد البلدان غير الساحلية والأقلّ نموا معا. ويبقى اقتصادنا مدفوعا بالاستيراد ومعتمدا على تصدير سلعة وحيدة. إن الفقر، بطالة الشباب، الكوارث الطبيعية ومكامن الضعف أمام التأثيرات السلبية لتغيّر المناخ، بما فيها الفيضانات المتفجرة للبحيرات الجليدية، تشكل تحديات. لذا، سنواصل التعويل على الدعم والمساعدة الخارجيين في سعينا إلى تحقيق هدفنا المنشود منذ أمد طويل المتمثل في الاعتماد على النفس والرفع من قائمة البلدان الأقل نموا.

وإننا ندرك أنّ الديمقراطية الحيوية ينبغي أن تُبنى على اقتصاد قوي، وهو أمر أساسي لتحقيق تحسين في حياة الناس. لذا، سيكون التوجّه الرئيسي في خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة هو تعزيز الرخاء للجميع عبْر التنمية الاجتماعية الشاملة، والتنمية الاقتصادية الخضراء المتسارعة وتنمية الهياكل الأساسية.

وتبقى الأمم المتحدة، بنطاقها وولايتها الشامِلَين، المنظمة العالمية الوحيدة التي بوسعها تشكيل استجابة عالمية منسَّقة للتحديات المُلحَّة في مجالات تتراوح من السلام والأمن إلى التنمية. لكنّ تحديات زماننا تختبر الأمم المتحدة وعزم دولها الأعضاء على العمل معا. ويجب بذل كل جهد لتعزيز دور وفعالية أمم متحدة عادلة وديمقراطية وتمثيلية وتتيح مجالا لأعضائها، بمن فيهم أصغرهم، للمشاركة الكاملة في أعمالها. فهذا هو المدخل إلى مشروعية منظومة متعددة الأطراف وفعّالة.

ويبقى لدينا الأمل بأنّ الدورة الثامنة والستين ستمضي قدُما بقيادتكم المقتدرة، سيدي، بالعمل على إصلاح الأمم المتحدة. فيجب تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز دورها. كما يجب توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها الدائمة وغير الدائمة لجعلها منسجمة مع الوقائع المعاصرة ولجعل المجلس هيئة أكثر تمثيلا.

هذه هي الأوقات الصعبة حقا. وعلينا السعي إلى حكمة أولئك الذين أوجدوا هذه المؤسسة العظيمة لكي نعمل معا بروح التعاون الدولي في حلّ المشاكل الدولية. ولدينا الفرصة لعدم الاكتفاء بتعزيز دور الأمم المتحدة والنهوض بالتعددية فحسب، بل أن نحدد أيضا خطة تنمية شاملة من شأنها أن تلبّي الطموح العالمي إلى السعادة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وينستون لاكين، وزير خارجية جمهورية سورينام.

السيد لاكين (سورينام) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية، بالنيابة عن رئيس جمهورية سورينام، فخامة السيد ديزيريه ديلانو بوتريس، وشعب سورينام وحكومتها، أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم المستحَقّ بجدارة. إنّكم به تشرّفون بلدكم، أنتيغوا وبربودا ومنطقة البحر الكاريبي. وبخلفيتكم في التنمية المستدامة، أنتم مهيؤون جيدا لقيادتنا في مداولاتنا حول موضوع هذه السنة، ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“. وإنني أؤكد لكم دعم سورينام وتعاونها أثناء رئاستكم.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التحية إلى سلفكم، السيد فوك يرميتش، على قيادته أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، أحيِّي الأمين العام بان كي – مون على إدارته للأمم المتحدة في ما يتعلق بالسلام والأمن في أجزاء مختلفة من العالم.

إنّ تمهيد سبيل جديد يستدعي بإلحاح بذل الكثير من الجهد على الصعيد الوطني فضلا عن الصعيد الدولي لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تحسين مستوى المعيشة لشعوبنا وبلوغ التنمية المستدامة لبلداننا. والأهداف الإنمائية للألفية خطوة أولى هامة نحو معالجة بعض أسوأ الظروف الاجتماعية – الاقتصادية التي تواجه نحو ٤٠ في المائة من أبناء البشرية، إذ تستهدف خفض أسوأ مظاهر التخلف.

ونحن نرى أنّ نجاح الأهداف الإنمائية للألفية يعتمد على مجموعتين من الإجراءات المتزامنة: أولا، إعادة توجيه المسؤوليات الوطنية؛ وثانيا، بالقدر نفسه من الأهمية، إعادة توجيه المجتمع الدولي. وهذا سيمكّننا من إيجاد مسار أكثر جدوى نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم باتجاه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويكتسب ذلك أهمية خاصة إذا أخذنا العبرة من تقرير عام ٢٠١٣ حول الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يكشف بعض الحقائق المثيرة للاهتمام مثل: إنّ معظم البلدان النامية تؤدي أداء حسنا في تحقيق الأهداف؛ وإنّ البلدان متقدمة النمو، التي التزمت بالهدف ٨ عبْر جعْل تعهُّدات معونتها قابلة للاستمرار وفعالة، هي مع ذلك متأخرة في أدائها العام لتحقيق الأهداف.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية في تناقص مستمر، والاتفاقات المبرمة في عام ٢٠٠١ في سياق منظمة التجارة العالمية لتحسين الوصول إلى الأسواق الدولية قد توقفت خلال جولة الدوحة. وثبت أن هذا التوقف ضار جداً إذ أن وصول أفقر البلدان إلى الأسواق أدى إلى التخلي عن الخطط اللاحقة. وعلاوة على ذلك فكما نعلم جميعاً إن الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة لها أثر ضار على الدول النامية لأن المساعدة الإنمائية الرسمية تتناقص بشدة.

من الواضح أن عدداً من البلدان النامية الكبيرة، وبصورة رئيسية في آسيا، وبعض البلدان الثرية بالموارد الطبيعية في أفريقيا وفي أمريكا الجنوبية قد أحرزت تقدماً اقتصادياً كبيراً. بيد لا ينبغي لإحصاءاتها أن تحول أبصارنا عن الإجحاف المستفحل، إذ لا يزال يوجد ١,٢ بليون شخص تقريباً يعيشون في فقر مدقع ولا يتوفر لديهم الوصول إلى الخدمات الصحية المعقولة الكلفة والكافية، بينما لا يزال ملايين الأطفال محرومين من حقهم في التعليم الأساسي.

لقد تعلمنا الدرس المهم ومفاده أن البلدان النامية مجبرة على اتخاذ تدابير ملائمة لتعزيز تفاعلاتها الاقتصادية بين بعضها البعض بالإضافة إلى صلاتها مع شركائها التجاريين التقليديين في الشمال. ولا بد لنا من أن نضفي جوهراً على التعاون بين بلدان الجنوب. ذلك اعتبار هام للشروع في مرحلة جديدة من التنمية العالمية المستدامة. وفي هذا السياق، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً ذا أهمية حيوية.

من المشجع أن نلاحظ أن عدداً من البلدان بمن فيها بلدي، سورينام، التي عملت المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة على ترقيتها من مركز الدخل المتدني إلى مركز الدخل المتوسط. ومن الجدير بالذكر أن جهودنا لتطوير سياسات اقتصاد كلي حصيفة وسياسات مالية مناسبة، بالاقتران مع مبادراتنا لتنويع اقتصادنا، والتضحيات التي يقدمها أبناء شعبنا كلها أدت إلى تحسن مركزها هذا. غير أن تطبيق دخل الفرد بوصفه مؤشراً رئيسياً لتقرير مركزنا الإنمائي قد وضعنا في موقف جعلنا نفقد الحصول على القروض والمنح التساهلية اللازمة. ويمكن استخلاص نتيجة مؤداها أن شعبنا يُعاقب على تمكنه من التغلب على بعض من العقبات التي جعلته أقل حظاً في الماضي.

في إطار عالم متكافل سوف نواصل البناء على قوتنا بوصفها القوة الدافعة الرئيسية لتحقيق خطتنا الإنمائية. علاوة على ذلك، نعتقد أن البناء على القوة الوطنية في سياق المشاركة في أُطر التعاون الإقليمية ودون الإقليمية هو الطريق الصحيح المفضي إلى إيجاد حلول مناسبة للتنمية. ارتكازاً على ما تحقق على الصعيد الوطني ربما يصبح إتباع نهج عالمي مسألة أكثر جدوى.

تتشاطر سورينام الرأي القائل بأنه ينبغي لنا أن نجعل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قائمة على نهج محوره الناس، مع تركيز محدد على أضعف الفئات في المجتمع، لا سيما النساء، والشباب وكبار السن والناس من ذوي العاهات. وفي عملنا ذلك ينبغي لنا

إقامة توازن – وأشدد على هذا – بين وضعنا الإيجابي من حيث الاقتصاد الكلي وحالة صغرى بأمس الحاجة إلى تحسين.

نحن بصدد تطوير سياسات وبرامج لمكافحة الأمراض غير المعدية التي أدت إلى تخفيض الإنتاجية. فقد أصبحت الأمراض غير المعدية السبب الرئيسي في للوفيات في سورينام وفي بلدان أخرى في منطقتنا. وثمة تشديد خاص على تحسين التعليم وجعله أقرب إلى واقعنا الاجتماعي والاقتصادي. نعتزم العمل على نحو أوثق مع المنظمات الدولية ذات الصلة مثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، واليونسكو واليونيسيف وغيرها من المنظمات.

تعلق الحكومة أيضاً أهمية كبيرة على المسائل المتصلة بالشباب. وفي هذا الصدد، مما يجدر ذكره هنا أنه يوجد برنامج على نطاق واسع بعد المدرسة يهدف إلى تحسين عملية التعلم لدى الشباب. إن التجارب الناجحة في آليات التعاون الإقليمي من قبيل الآليات القائمة في الجماعة الكاريبية وتلك التي يجري النظر فيها في اتحاد دول أمريكا الجنوبية أمثلة واضحة على كيفية مساهمة الشباب في الربط بين الشعوب وتمتين الوحدة بينها.

إن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، إذ نأخذ في الحسبان العمليات العالمية وتقر بالفرص والتحديات التي توفرها الجماعة الكاريبية واتحاد دول أمريكا الجنوبية، ينبغي أن تخرج من رحم عملية حكومية دولية شاملة. وينبغي أن تكون تلك العملية موجهة مباشرة نحو الاستمرار في القضاء على الفقر، ونحو والنهج الذي يتمحور حول الناس وربط النشاط الاقتصادي بالحاجة الاجتماعية إلى التعليم والرعاية الصحية، وبذلك يتعزز رفاه الجميع والتكامل الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز رأس المال البشري.

إن الاحترار العالمي يرتب آثاراً سلبية مباشرة على الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة، بما في ذلك سورينام. وتتشاطر سورينام قلقها الشديد فيما يتعلق بحالة المناخ العالمي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ التي يعتريها الجمود. وتوصي حكومة سورينام بشدة الجمعية العامة بأن تواجه تلك التحديات بجعلها جزءاً من الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولتمهيد السبيل أمام لأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، لا يمكننا أن نتجاهل مختلف التهديدات للسلم الدولي إذ أن السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان لا غنى عنها في تهيئة بيئة ممكنة للتنمية المستدامة. وتدرك سورينام أن السيادة الوطنية والأمن القومي يتأثران بشدة جراء استخدام العنف العشوائي في مكافحة الإرهاب وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. إن التحديات المتعلقة بالصراعات المسلحة، والفقر، والغذاء، والبيئة، والتعليم، والصحة العامة، والهجرة، والطاقة كلها تتطلب زيادة التعاون. وفي هذا الصدد، لا مندوحة عن الشراكة فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني. ونشيد بدول أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي على ما تقوم به من جهود من أجل إحلال السلام والاستقرار الإقليميين. إن استعدادها وقدرتها على القيام بالمزيد من الحوار والإقناع سبيل أفضل لتحقيق السلام وصونه من استخدام العنف والتدخل العسكري.

بالفخر لكوننا ننتمي لمنطقة أعلنت نفسها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ونعرب عن الأمل بان يكسب الحل القائم على وجود دولتين للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي المزيد من الزخم، مما يمكن شعبا كلا البلدين من أفق تحقيق السلام والرخاء. وتتمسك سورينام بموقفها الذي مفاده انه ينبغي أن تنجح العملية المتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة في البحث عن حل سلمي للأزمة في سوريا.

وللشعب الكوبي الحق في المشاركة باعتباره عضوا على قدم المساواة في المنظمات الإقليمية، ونناشد بقوة إزالة جميع العوائق التي منعت مشاركته الكاملة حتى الآن، بما في ذلك الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري اللاإنساني المفروض عليه.

وفيما يتعلق بجمهورية هايتي، ينحو المجتمع الدولي إلى فقدان الاهتمام بأنشطة المتابعة الضرورية لعودة هايتي إلى الوقوف على قدميها. ومرة أخرى نناشد المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته.

وفي الختام، اغتنم هذه الفرصة لأبلغ هذا الجمع الموقر بأنه، قبل ثلاثين يوما على وجه الدقة، تولى بلدي، سورينام، الرئاسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وهو هيئة إقليمية فتية ونابضة بالحياة. ونتعهد بان سورينام، خلال رئاستها، ستعزز أهداف الاتحاد، وستسهم في صون السلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي نيكولاس ستيلي، وزير الخارجية والأعمال التجارية الدولية في غرينادا.

السيد ستيلي (غرينادا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهاني الصادقة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وكونكم انتخبتم بتوافق الآراء يدل دلالة قاطعة على التقدير الكبير الذي يكنه لكم زملاؤكم والاحترام الذي تحظون به في هذا المنتدى. وأنا على ثقة بان تجربتكم العملية الواسعة على المستوى المتعدد الأطراف ستجعلكم في موقف جيد فيما تقودون هذه الدورة إلى ختام ناجح. وفي السياق نفسه، أشيد بسلفكم، السيد فوك يريميتش، على قيادته المحنكة في الدورة السابقة.

وأود أن ابدأ بياني بالإعراب عن تضامننا مع شعب كينيا، وفي الوقت نفسه ندين بأقوى العبارات أعمال الإرهاب الجبانة التي ارتكبت الأسبوع الماضي.

وأشكركم، سيدي، على اختيار ”خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل“ موضوعا لهذه الدورة، وهو من وجهة نظر بلدي يجسد الشواغل الأساسية لجميع البلدان، ولكنه سيجد صدى خاصا له في البلدان الجزرية الصغيرة النامية، مثل غرينادا. وهذا مجال لا بد أن يظهر فيه النظام المتعدد الأطراف فعاليته ليس لتحسين حياة المواطنين العاديين فحسب، بل أيضا لاستمرار الثقة بمؤسساتنا المتعددة الأطراف. ونتطلع إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المتصلة بإحراز نتائج ملموسة، بدلا من المزيد من التحليل والمزيد من التقارير.

وتؤيد غرينادا النداء الذي وجهه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل بناء المستقبل الذي نريده. وفي ذلك السياق، علينا أن نبني على النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال القرن ٢١. وفي الواقع، بالنسبة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نحن نرحب بوضع إطار يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي ويعترف بأصول رأس المال الطبيعي. بل تناشد غرينادا المؤسسات المالية الدولية أن تتخذ خطوات أبعد بالاعتراف بالالتزامات المرتبطة بالكوارث الطبيعية الناجمة من تغير المناخ. وتشدد تلك الالتزامات على ضرورة إعادة تقييم الأساس الذي يقوم عليه نقل الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مركز الدول المتوسطة الدخل، وبذلك خسارتها الحصول على التمويل الميسر الذي تمس الحاجة إليه.

إن النقل الانفرادي للعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مركز الدول المتوسطة الدخل أمر سابق لأوانه. ولذلك أكرر النداء الذي وجه في جدول أعمال القرن ٢١ من أجل وضع مجموعة مؤشرات كلية وشاملة بصورة أكبر لتصنيف الدول. وتؤيد غرينادا تقديم الدعم للاقتصادات المتدنية الدخل والهشة. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية التي نقلت إلى مركز الدول المتوسطة الدخل لا تزال تعاني من الأعباء الكبيرة للديون، التي أدى إلى تفاقمها تغير المناخ وارتفاع فواتير استيراد الوقود الاحفوري. كما تعاني العديد من الدول الجزرية الصغيرة

النامية من انخفاض الإنتاجية وتدني مستويات القدرة على المنافسة مع قيود مالية حادة، وهي، في بعض الحالات، تعاني من محدودية آفاق تحقيق نمو عاجل.

وبيت القصيد هو أن استخدام نصيب الفرد من الدخل باعتباره المقياس الوحيد بدون سياق التأثر بتقلبات المناخ ضرره أكثر من نفعه. ولإيضاح تلك النقطة، مهما بلغت الأضرار التي ألحقها إعصارا ساندي وكاترينا باقتصاد الولايات المتحدة، لم تتجاوز تكاليفها نسبة تتراوح بين ٥,٠ في المائة واثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وذلك يختلف تماما عن تكاليف تتراوح بين نسبة ٢٠ في المائة و ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حينما ضربت الأعاصير اقتصادات الجزر.

ولذلك تشارك غرينادا غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية مناشدة أصحاب المصلحة والمانحين ومجلسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ترجمة الاعتراف بتأثير تقلبات المناخ في الدول الجزرية الصغيرة إلى مجموعة عناصر هادفة للمساعدة المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وما فتئت مسألة رفع الدول الجزرية الصغيرة النامية من قائمة أقل البلدان نموا مسألة تطرح عاما بعد عام. ولنعد إلى الجمعية العامة العام المقبل ونحن على ثقة بإحراز تقدم بشأن تلك المسألة. وفي ذلك الصدد، نود أن نقترح للنظر خلال رئاستكم، سيدي، دعوة إلى إعداد ورقة موضوعية وعقد مناقشة بشأن المسألة. وعلى النحو الأمثل، ينبغي أن تقدم لنا نتائج تلك المناقشة إسهاما نحو المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدور الجزرية الصغيرة النامية لعام ٢٠١٤، المقرر أن تستضيفه ساموا، وإسهاما في مناقشة مجلس الأمن بشأن تغير المناخ المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وأيضا يسهم في مديونية الدول الجزرية الصغيرة وعدم استدامتها المالية تقلب أسعار الوقود الاحفوري وارتفاعها. ففي المتوسط، تدفع الدول الجزرية الصغيرة النامية بين ٢٠ سنتا و ٤٠ سنتا في كل كيلوواط ساعة من الكهرباء، وبعضها يدفع مبلغا يصل إلى دولار واحد. وهذا يختلف عن الأسعار التي تتراوح بين ٥ سنتات و ١٥ سنتا في البلدان المتقدمة النمو. ولذلك نرحب بمبادرة تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية لإنشاء برنامج دعم مبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما نود أن نعرب عن امتناننا للمانحين وللمؤسسات على المساعدة في تسهيل ذلك البرنامج.

وإضافة إلى ذلك، تتخذ حكومة غرينادا خطوات رئيسية نحو إنشاء اقتصاد أخضر. وتتمثل إحدى أولويات رئيس غرينادا، الرايت أونرابل كيث ميتشل، في تفكيك احتكار يسهم في ارتفاع تكلفة الطاقة في جزيرة غرينادا.

وتبحث الحكومة عن شركاء لمساعدتها على تحقيق تكافؤ الفرص بما يتيح لعدد كبير آخر من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص القيام بدور في إيجاد حلول مبتكرة وموضوعية لتوليد الطاقة، فيما تعمل على جعل غرينادا مثالا يحتذى لكوكب مستدام.

سيدي الرئيس، كما اخترتم موضوع الاستدامة للدورة الثامنة والستين، فقد اختارت حكومة غرينادا كذلك التنمية المستدامة باعتبارها الفكرة الأساسية لتنمية جزيرتنا ولانخراطنا مع الشركاء الدوليين. فغرينادا طرف في أكثر من ٤٠ اتفاق بيئي متعدد الأطراف. ومساعي مواءمة القوانين المحلية مع تلك الصكوك الدولية دليل على التزام غرينادا بجدول الأعمال هذا. وأسباب ذلك واضحة. فمسببات تغير المناخ وآثار تغير المناخ تؤثر سلبا على قدرة غرينادا على الوفاء بعقدها الاجتماعي مع شعبها، بما في ذلك قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل.

تكلمت حتى الآن عن الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية فحسب. وتتعلق الركيزة الثالثة للتنمية المستدامة بالاستدامة الاجتماعية. وغرينادا مجتمع تحظى فيه التنمية الاجتماعية بنفس درجة الاهتمام الممنوح للاستثمار والنمو الاقتصادي اللذين يقودهما القطاع الخاص. وفي ١٣ أيار/مايو، أي بعد ثلاثة أشهر فقط من الوصول إلى السلطة، صدقت حكومة بلدي على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ونحن نسير سيرا حثيثا على طريق التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يدل على التزام غرينادا بإزالة جميع أشكال التمييز.

وتؤيد غرينادا الجهود التي تبذلها منطقة البحر الكاريبي لتكريس نفسها لتطوير البشرية. ونقر أيضا بأن العالم العربي أسهم على مر العصور إسهاما هائلا في مجال العلم والرياضيات، بما في ذلك الأرقام ذاتها التي نستخدمها اليوم. ونرى أن العالم العربي الحديث يتخذ خطوات إيجابية لأخذ زمام المبادرة في تحقيق نجاحات كبيرة بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه كوكبنا. ونرحب بشدة بمبادرات مثل مدينة مصدر واستضافة الإمارات العربية المتحدة لمقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وتجدر الإشارة أيضا إلى دور قطر في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ. وغرينادا تنضم إلى البلدان الأخرى في السعي إلى تعميق علاقتنا مع بلدان مجلس التعاون الخليجي وتعلق أهمية كبيرة جدا على تحقيق السلام والأمن في المنطقة.

وندرك أن المنطقة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها انشغلت بقضايا السلام والأمن خلال أسبوع الأمم المتحدة. وغرينادا والعديد من البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمثل موطنا لمجتمع شتات نابض بالحياة يضم رجال أعمال من منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك أشخاص من سوريا ولبنان. ونتيجة لذلك، فإن مواطني غرينادا قلقون جدا بشأن آفاق السلام في سوريا وفي الشرق الأوسط على نطاق أوسع.

وتدين غرينادا، بأشد العبارات، الفظائع والجرائم ضد الإنسانية. ولذلك، نعتقد أن المسؤولين عن الاستخدام القاتل للأسلحة الكيميائية مؤخرا في سوريا يجب أن يخضعوا للمساءلة من قبل المجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، ترحب غرينادا بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا ويثلج صدرها التزام الحكومة السورية بالامتثال لهذا القرار. والأهم من ذلك، يأمل وفد بلدي أن يكون هذا الإنجاز الكبير نقطة انطلاق لإيجاد حل للحرب الأهلية الوحشية والدموية بالفعل في سوريا، والتي تؤججها الأسلحة التقليدية.

في ٣ حزيران/يونيه، سارعت غرينادا و ٨٣ دولة إلى التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة في صباح أول يوم لفتح باب التوقيع على المعاهدة. والعمل جار بالفعل على الصعيد الوطني للتصديق على المعاهدة، وذلك في دلالة أخرى على التزام غرينادا بالسلام والأمن. وفضلا عن ذلك، تعتزم غرينادا التي كانت أول بلد ينضم إلى اتفاقية الذخائر العنقودية استخدام تجربتها لزيادة الوعي بشأن هذه المسألة تحديدا، وخاصة في الأمريكتين.

وبخصوص مسألة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، لا تزال غرينادا على اقتناع بأن الحل القائم على وجود دولتين ضروري لإنهاء هذا الصراع وتحث الطرفين على عقد الجولة الحالية من المفاوضات بحسن نية. وغرينادا ترتبط بعلاقات طيبة مع حكومة وشعب إسرائيل وهي مدافع قوي عن حق إسرائيل في التعايش في سلام مع جيرانها. وعلاوة على ذلك، لطالما أيدت غرينادا الشعب الفلسطيني. وغرينادا فخورة بانضمامها إلى البلدان المجاورة في الاعتراف بدولة فلسطين وتوقيع مذكرة تفاهم ترتكز على الصداقة وعلى فهم حل الدولتين.

لقد تابعت غرينادا، شأنها في ذلك شأن معظم دول العالم، الربيع العربي باهتمام كبير. واستخدام وسائط الإعلام الاجتماعية يؤكد صعود التكنولوجيا كأداة للديمقراطية متاحة

على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، ويعلق رئيس وزراء بلدي أهمية كبيرة على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كوسيلة للتفاعل مع شبابنا. وبينما تمر مصر بمرحلة انتقالية ويجري الإصغاء إلى مطالبة شعبها بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، نشجع القادة على التعلم من دروس الماضي القريب والاستجابة لإرادة الشعب في المضي قدما نحو نظام ديمقراطي حقيقي واحترام حقوق الإنسان وبناء الدولة من خلال عمليات شاملة للجميع.

أخيرا، يغتنم وفد بلدي هذه المناسبة ليعرب مرة أخرى عن تضامننا مع أبناء الشعب الكوبي الذين لا يزالون يعانون من حصار اقتصادي وتجاري ومالي غير ضروري ومن مخلفات الحرب الباردة. وغرينادا تدعو الولايات المتحدة الأمريكية مجددا إلى احترام آراء الأغلبية الساحقة من البشرية ورفع هذه التدابير المرهقة المفروضة منذ أكثر من خمسة عقود حتى الآن.

نحن نؤيد الموضوع الذي اخترتموه، سيدي الرئيس، لهذه الدورة الثامنة والستين وأود أن أؤكد لشركائنا أن بوسعهم أن يعولوا على مشاركة غرينادا النشطة في هذه المداولات وفي تنفيذ نتائجها.

إن غرينادا مفتوحة أمام الأنشطة التجارية. وتدرك حكومة بلدي أن أحد السبل المُجربة والمُختبرة لتحقيق التنمية المستدامة ينطوي على عنصر هام من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك، فإن غرينادا تفتح ذراعيها سعيا إلى بناء صداقات جديدة، مع الحفاظ على علاقاتها القائمة والطويلة الأمد مع العديد من الدول الأعضاء في هذه الهيئة الموقرة وتعزيزها.

في عام ٢٠١٤، تحتفل غرينادا بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالها وندعو جميع الأعضاء بلا استثناء إلى الاحتفال معنا يوم ٧ شباط/فبراير. كما أننا نعتبر فترة الأربعين عاما معلما بارزا للاحتفاء بأربعين عاما من النضال وأربعين عاما من التنمية. ولكن الأهم من ذلك أيضا، أنه يصادف مرور ٤٠ عاما على توقعات لم تتحقق بالكامل حتى الآن. ومن ثم، فإن حكومة بلدي، بقيادة رئيس وزرائنا، تنظر إلى هذا العام باعتباره عاما للإقلال من الكلام والإكثار من العمل وعاما لتحقيق إنجازات ملموسة وعاما لقطع خطوات واسعة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. إن شعبنا شعب فتي ونابض بالحياة ولا يمكنه الانتظار أكثر من ذلك وينبغي ألا ينتظر أكثر من ذلك. وبمساعدة وتعاون أصدقائنا، الجدد والقدامى، سنحقق إنجازات. فأبناء شعبنا لن ينتظروا أكثر من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

وقد طلبت اثنتان من الدول الأعضاء الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أُذكر الأعضاء بأن البيانات في ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): ترفض حكومة إندونيسيا بشدة البيان المتعلق بما يسمى قضية بابوا الغربية الذي أدلى به رئيس وزراء جمهورية فانواتو، السيد موانا كالوسيل كاركاسيس، أمام الجمعية العامة يوم السبت ٢٨ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.18).

وفي أحسن الأحوال، يعكس هذا البيان غيابا مؤسفا لفهم الحقائق الأساسية فيما يخص الدور التاريخي للأمم المتحدة والموقف القائم على المبادئ للمجتمع الدولي بأسره، إلى جانب التطورات الحالية التي تشهدها المقاطعتان الإندونيسيتان بابوا وبابوا الغربية. والأسوأ من ذلك، أنه يشكل رفضا تاما للإقرار ببعض الحقائق الأساسية المتعلقة بالمقاطعتين المذكورتين، والجهود التي تبذلها الحكومة الإندونيسية والسلطات المحلية، من أجل تعزيز الرفاه العام، وتحقيق الازدهار لسكان المقاطعتين.

إننا نعي تماما حقيقة أنه غالبا ما كان للديناميات السياسية الداخلية في فانواتو، دور في إثارة قضية ما يسمى بابوا الغربية

في الأمم المتحدة. وقد جرى الاعتراف بهذه الحقيقة في بيان أصدره مكتب رئيس وزراء فانواتو في أيار/مايو ٢٠١٢ ونشرته صحيفة فانواتو ديلي بوست في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، وتضمن، في جملة أمور، ما يلي:

”جرى في فانواتو، تسييس قضية بابوا الغربية واستخدام مختلف الأحزاب والحركات السياسية لها، ليس من أجل مصالح شعب بابوا الغربية، بل من أجل الانتخابات ومن أجل الدعاية خلال الحملات السياسية“.

ويجب أن أؤكد بأن ذلك البيان لم يصدر عن حكومة إندونيسيا، بل عن حكومة فانواتو نفسها آنذاك.

وأخيرا، لن تشغل إندونيسيا نفسها بمثل هذه النزعات. وسنواصل بذل جهودنا الإنمائية في المقاطعتين، في سياق حكمهما الذاتي الخاص، وسوف نثابر على تعزيز العلاقات الودية مع حكومة وشعب فانواتو استنادا إلى المبادئ التي تحكم العلاقات الودية بين الدول.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): استخدمت رئيسة وزراء بنغلاديش، في البيان الذي أدلت به في ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.16)، هذا المحفل لتشير بعض الإشارات التي لا تدعمها الحقائق فيما يخص باكستان، التي لا تدعمها الوقائع. ونشعر ببالغ الاستياء جراء هذا البيان، لأن باكستان وبنغلاديش بلدان شقيقان، وفي وقت ما، كان شعبا باكستان وبنغلاديش مواطنين لبلد واحد. وحتى اليوم، ثمة دفء وحسن نية بين شعبينا. وثمة قنوات اتصال متعددة متاحة بين الحكومتين.

وقد اتسم بيان بنغلاديش بالحدة وتضمن تحريفا للوقائع. وكانت بدايته غير صحيحة، والوقائع الواردة فيه معيبة، ويتعذر الدفاع عن جوانبه القانونية. ونعتقد بأن إثارة قضية لها القليل من الأهمية في علاقات باكستان وبنغلاديش المعاصرة، أمر غير مفيد وغير مثمر. ومع ذلك، ستواصل حكومة وشعب باكستان العمل على تعزيز العلاقات الودية مع حكومة وشعب بنغلاديش.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.